تحديات ما بعد العودة أزمة النساء بعد النزاع

أ.د. أسماء جميل رشيد
مركز دراسات المرأة / جامعة بغداد
Email: asmaajameel71@yahoo.com

الملخص

تسعى هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على احتياجات النساء اللواتي عدن إلى مناطقهن بعد نزوح طويل بسبب النزاع، وتقديم فهم للتحديات التي يواجهنها في الوصول إلى الحقوق والخدمات، إضافة إلى آليات التكيف التي يعتمدنها لمواجهة هذه التحديات. اعتمدت الدراسة على مناهج متداخلة تجمع ما بين التحليل الكمي والكيفي للبيانات، إذ تم إجراء ١٥ مقابلة استهدفت الجهات الفاعلة (الحكومية وغير الحكومية) والنساء العائدات إلى قراهن، كما تمت الاستعانة بطريقة المسح الاجتماعي بالعينة، شملت عينة المسح ٢٠٦ امرأة يتوزعن على ٢٠ قرية من قرى حوض سنسل في محافظة ديالى. وتوصلت الدراسة إلى أن الدمار الواقع على نظم سبل العيش أثر في تراجع قدرة النساء على تلبية احتياجات الأسرة كثيراً بعد العودة. ولم تتمكن العديد من النساء وأُسرهن من العودة لمزاولة أنشطتهن الاقتصادية. اضطرت النساء إلى اتخاذ استراتيجيات بديلة للبقاء والتكيف مع النقص الحاصل في الموارد وابتكرت بعضهن مشاريعهن الإنتاجية الخاصة من داخل منازلهن، ضاعف النزاع من نسبة النساء اللواتي يتولين إعالة الأسرة بأنفسهن، ليصبحن مسؤولات بشكل كامل عن كسب العيش. وتعاني الكثير من النساء من ضائقة نفسية مصدرها الأعباء الإضافية التي ألقيت على كاهلهن، واضطرارهن لتولي مسؤولية إعالة الأُسرة.

الكلمات المفتاحية: المرأة ، العودة، سبل العيش ، النزوح.

Post-Return Challenges: Women's Crisis After the Conflict

Prof. Dr. Asmaa Jamil Rashid

Center of Women's Studies / University of Baghdad

Email: asmaajameel71@yahoo.com

Abstract

The present study tries to shed light on the needs of women who have returned to their areas after prolonged displacement due to conflict, and to provide an understanding of the challenges they face in accessing rights and services, as well as the coping mechanisms they adopt to address these challenges. The study employed a mixed-methods approach, combining both quantitative and qualitative data analysis. A total of 15 interviews were conducted, targeting key stakeholders (governmental and non-governmental) and women who had returned to their villages. In addition, a social survey method was used, with a sample of 206 women distributed across 20 villages in Sinsil Basin districts of Diyala Governorate.

The findings indicate that the destruction of livelihood systems has significantly reduced women's ability to meet household needs after their return. Many women and their families were unable to resume their economic activities. Women were compelled to adopt alternative survival strategies to cope with resource shortages, and some initiated their own small-scale production projects from their homes. The conflict has doubled the proportion of women who are the sole breadwinners for their families, making them fully responsible for earning a living. Many of these women also suffer from psychological distress caused by the additional burdens placed on them and the necessity of providing for their families.

Keywords: Women, Return, Livelihoods, Displacement.

الفصل الأول: الإطار المنهجي للدراسة

أولاً: مشكلة الدراسة

في منتصف حزيران عام ٢٠١٤، تحولت قرى سنسل، الواقعة شمال قضاء المقدادية في محافظة ديالى، إلى ساحات قتال عقب اجتياح مقاتلين ينتمون إلى جماعات التطرف العنيف التي تُسمّي نفسها "**تنظيم الدولة الإسلامية** "والمعروفة اختصارًا بـ **داعش** للمحافظة.

تمت استعادة محافظة ديالى بعد ستة أشهر من سيطرة التنظيم المتطرف، وكانت قرى سنسل المعقل الأخير الذي تم تحريره وانتزاعه من التنظيم المتطرف في كانون الأول من عام ٢٠١٥.

لم يتمكن سكان قرى سنسل من العودة إلى قراهم التي نزحوا منها هرباً من القصف المستمر الذي طال بيوتهم وممتلكاتهم وعوائلهم. وأصبحت هذه القرى حتى نهاية العام ٢٠١٥ مناطق مهجورة بالكامل بعد أن غادرها سكانها ولم يسمح لهم بالعودة، فيما تعرضت بساتينها الكثيفة إلى الجفاف واليباس لعدم وجود من يقوم برعايتها.

ترك النزاع اثارا كبيرة على النساء والرجال غير ان مقدار الضرر الذي لحق بالنساء يختلف عن الضرر الذي يصيب الرجال بسبب الاختلافات في حجم السلطة التي يتمتع بها كل منهم، وبسبب الاختلافات في الادوار التي يؤدونها، والاختلاف في القدرة على الوصول الى الموارد والفرص (كوهين، ٢٠١٧، ص. ٧٠)

واجهت النساء العائدات الى قرى سنسل تحديات جديدة تمثلت بفقدان المساكن والاضطرار للعيش في منازل لا تتوافر على متطلبات العيش الكريمة، وفقدان المعيل بالموت او الاعتقال او الاختفاء القسري، ليتصدرن مسؤولية رعاية اسرهن واعالتها لوحدهن في سياق اصبحت فيه الموارد محدودة جدا والاوضاع الامنية غير مستقرة، وأواصر الثقة محطمة مع المجموعات السكانية الاخرى التي تتهم العائدين وتوصمهم بالإرهاب.

كان لوضع النساء قبل اندلاع النزاع أثر بالغ في تحديد أوضاعهن بعده، مما فاقم أزمتهن. فمعظم النساء في الريف العراقي محرومات من التعليم، وتفتقر الغالبية منهن إلى إمكانية الوصول إلى الأصول والملكية والموارد نتيجة الأعراف المرتبطة بالميراث. كما أن فرص المرأة الريفية في الحصول على التمويل تكاد تكون معدومة، في حين أن مشاركتها في صنع القرار أو التأثير فيه شبه غائبة. وبذلك، أصبحت قدرتها على تدبير الموارد أو إيجاد مصادر دخل أمراً شديد الصعوبة بعد النزاع.

ومع ذلك تسعى النساء جاهدات للمحافظة على عائلاتهن واعادة بناء مجتمعاتهن من خلال الانخراط في العالم اليومي والكفاح في ايجاد فرص لكسب العيش والحرص المتزايد بعد النزاع على التحاق ابنائهن في المدارس، واعادة بناء بيوتهن المهدمة.

تحاول الدراسة ان تلقي الضوء على مايحدث للنساء بعد انتهاء النزاع وكيف يحدث ولماذا. ويمكن صياغة مشكلة البحث من خلال الأسئلة الاتية:

- كيف تأثرت النساء بالنزاع ؟
- ماهي احتياجات النساء المتأثرات بالنزاع بعد العودة وماهي أولوياتهن؟
- ماهي الصعوبات التي تواجه النساء العائدات في الوصول الى الخدمات؟
- كيف تأثرت سبل العيش بعد العودة وماهي آليات التكيف التي اعتمدتها النساء لمواجهة تحديات سبل العيش وماهي المعوقات التي تواجه النساء لاعادة بناء سبل العيش؟
- ماهو تأثير الأوضاع بعد العودة على الصحة النفسية للنساء ؟

يسمح تحليل أوضاع النساء بالتعرف على احتياجاتهن والصعوبات التي تواجه وصولهن الى الحقوق والخدمات والكشف عن التحديات التي تقف عائقاً امام اعادة بناء سبل العيش. ومن الممكن ان يكشف مثل هذا التحليل عن عوامل الشد والتوتر التي من المحتمل ان تقود الى عودة النزاع والتطرف العنيف من جديد.

ثانياً: أهداف الدراسة

١- التعرف على اثر النزاع على الأنشطة الاقتصادية للنساء في القرى العائدة اليها

٢- التعرف على التحديات التي تواجه إعادة بناء سبل العيش

٣- التعرف على الاليات التي تعتمدها النساء لمواجهة تعطل سبل العيش

٤- الكشف عن التحديات الاجتماعية التي واجهت النساء بعد العودة

٥- التعرف على الاثار النفسية التي تركتها سنوات النزوح والعودة على النساء العائدات الى قراهن.

ثالثاً: منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة على مناهج متداخلة تجمع مابين التحليل الكمي والكيفي للبيانات، اذ تمت الاستعانة بالمقابلات الفردية ونقاشات المجموعات البؤرية بهدف الحصول على معلومات تساعد في فهم وجهات نظر النساء وخبراتهن وتجاربهن .

كما تمت الاستعانة بطريقة المسح الاجتماعي بالعينة لغرض التعرف على البيئة التي تعيش فيها النساء وللوصول الى بيانات يمكن تصنيفها وتفسيرها وتسمح في الوقت نفسه باستطلاع اراء عدد كبير من النساء مما يؤمن الثقة بالنتائج المستحصلة ويجعلها قابلة للتعميم. تم جمع المادة الكيفية

والكمية على مراحل متتابعة حيث انجزت أولاً جلسات مجموعات التركيز تلتها المقابلات الفردية ومن ثم اجراء المسح.

مصادر المعلومات

المراجعة المكتبية: أجريت مراجعة مكتبية قبل الشروع بالدراسة واثنائها لغرض الحصول على بيانات ومعلومات تساعد في صياغة الاسئلة وخيارات الإجابة، شملت المراجعة التقارير والوثائق والسياسات الصادرة عن منظمات وهيئات دولية والدراسات التي تناولت تأثير النزاعات على النساء فضلا عن التقارير التي صدرت عن وزارة التخطيط. وقد تم دمج المعلومات والبيانات المستقاة من هذه المراجعة في هيكلية الدراسة.

المقابلات الفردية: اعتمدت الدراسة على المقابلات الفردية وذلك لمرونتها وقدرتها على الوصول الى معلومات معمقة تساعد في الفهم، ولما تمتاز به من حيادية وعدم تأثر البيانات المستحصلة بآراء الاخرين أو الاصطدام بهم، تم إجراء ١٥ مقابلة استهدفت خمس منها الجهات الفاعلة (الحكومية وغير الحكومية) وعشر مقابلات مع نساء من قرى سنسل يتركز الغرض من المقابلات في فهم كيف أجبرت النساء على النزوح وما لذي أجبرها على العودة وماهي التحديات التي يواجهنها بعد العودة وكيف يواجهن هذه التحديدات وماهي التأثيرات النفسية والاجتماعية التي ترتبت عليها وكيف يمكنهن اعادة بناء سبل عيش آمنة.

جلسات المناقشة لجماعات التركيز: اعتمدت الدراسة على مناقشة لجماعات التركيز كمصدر تكميلي للبيانات ولما تمتاز به من قدرة على جمع وجهات نظر متعددة ومختلفة حول الموضوعات المثارة. تم عقد خمس جلسات مجموعات تركيز خصصت المجموعة الاولى منها لاستطلاع الوضع ولجمع معلومات يمكن ان تساعد في صياغة أسئلة أدلة المقابلات واستمارات المسح، بعد ذلك تم تشكيل اربع مجموعات تتراوح عدد المشاركات في كل مجموعة من ٩ الى ١٢ مشاركة روعي في اختيارها ان تكون متجانسة قدر الامكان وذلك لتحقيق التفاعل المريح بين المشاركات وبما يشعرهن بالألفة ويسمح لهن التعبير عن افكارهن بدون خوف أو حرج. وشملت الفئات (نساء غير متزوجات اقل من ٣٠ سنة، نساء معيلات لأسرهن اكبر من ٣٠ سنة، نساء متزوجات أقل من ٣٠ سنة، نساء متزوجات أكبر من ٣٠ سنة).

استمارة المسح :استهدفت النساء العائدات إلى قرى سنسل، وصُممت استناداً إلى جلسات نقاش استطلاعية وأدبيات سابقة، شملت الاستمارة ستة محاور: البيانات الديموغرافية، الوضع السكني قبل النزوح وبعد العودة، سبل العيش وآليات التكيف، النفاذ إلى الخدمات، التحديات الاجتماعية، والتحديات

النفسية. أعيد تصميمها إلكترونياً عبر نظام كوبو، وتلقى فريق المسح (أربع جامعات بيانات) تدريباً عبر الإنترنت على تنفيذها.

عينة الدراسة

ركزت الدراسة على النساء العائدات الى قرى سنسل ويستعمل مفهوم العائدات في هذه الدراسة للإشارة الى النساء المدنيات اللواتي عدن الى قراهن بعد مرحلة النزوح المطول. ولايشمل العائدات بمعنى (المقاتلات أو المنخرطات والمرتبطات بجماعات التطرف العنيف أو المؤيدات والداعمات لهذ الجماعات) وذلك لعدم القدرة على الوصول الى هذه الفئات نتيجة عدم السماح لهن بالعودة.

شملت عينة المسح ٢٠٦ امرأة من المتزوجات او اللواتي سبق لهن الزواج ويتوزعن على اكثر من ٢٠ قرية من قرى حوض سنسل . تم اختيارهم بطريقة العينة المريحة وهي الطريقة الاكثر استخداماً نظراً لسرعتها وعدم كلفتها حيث يتم اختيار المشاركين وفقا لتوفرهم وامكانية الوصول اليهم.

وشملت عينة التحليل الكيفي ٥٦ امراة تم الوصول اليهن عن طريق منظمة حواء وغالبيتهن من المستفيدات من خدمات المنظمة.

الخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة

غالبية المشاركات في جلسات مجموعات التركيز والمقابلات من المتزوجات أو سبق لهن الزواج وتتركز أعمار معظمهن في الفئة العمرية (١٨-٣٩) سنة ولم يتجاوز المستوى التعلمي لغالبيتهن المرحلة المتوسطة وأغلبهن غير عاملات من ضمنهن ٦ طالبات جامعة أما العاملات فقد تراوحت اعمالهن مابين عمل غير منتظم وعاملة واحدة باجر يومي (محاضرة في مدرسة) وصاحبة مشروع واحدة.

الخصائص الديموغرافية لعينة النساء المشاركات في المسح

تراوحت أعمار النساء المشاركات في الدراسة مابين ١٨-٦١ سنة. وتتوزع العينة على الفئات العمرية المختلفة، ويلاحظ أن ما يقرب من ثلث العينة تتركز في الفئات العمرية الممتدة من ٢٩-٣٩ سنة.

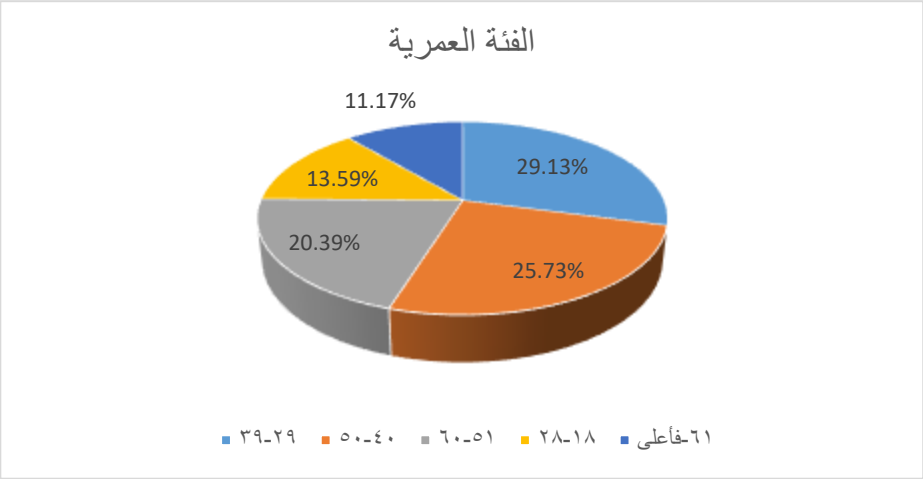

٦٤% من عينة النساء المشاركات في المسح متزوجات غير ان اكثر من ثلثهن ينتمين الى الفئة الهشة التي تفتقد للدعم الاجتماعي وتكون اكثر عرضة للتأثر بظروف النزاع والتهجير (أرامل ومطلقات ومهجورات وزوجات معتقلين)، وهذا يعني أن نسبة كبيرة من هذه الفئات تتحمل عبء إعالة أسرتها في ظل بيئة لاتوفر فرص التمكين للنساء المتمثلة بالعمل والتعليم. ويترتب على ذلك قصور في تحقيق الحاجات الأساسية. وعدم القدرة على الوصول إلى مستوى معيشي مقبول.

الجدول (١) التوزيع النسبي لعينة النساء بحسب الحالة الزواجية

الحالة الاجتماعية	التكرار	النسبة المئوية
متزوجة	١٣٢	٦٤,٠٨
أرملة	٥٣	٢٥,٧٣
مطلقة	٧	٣,٤
زوجة مفقود	٥	٢,٣٤
زوجة معتقل	٦	٢,٩١
مهجورة أو منفصلة	٣	١,٦٤
المجموع	٢٠٦	%١٠٠

ينخفض المستوى التعليمي بشكل واضح بين النساء العائدات إلى قرى سنسل والغالبية العظمى من عينة الدراسة ٤٨% لم يتجاوز المستوى التعليمي لديهن المرحلة الابتدائية ومثل هذا المستوى من التعليم له آثار الأمية ذاتها.

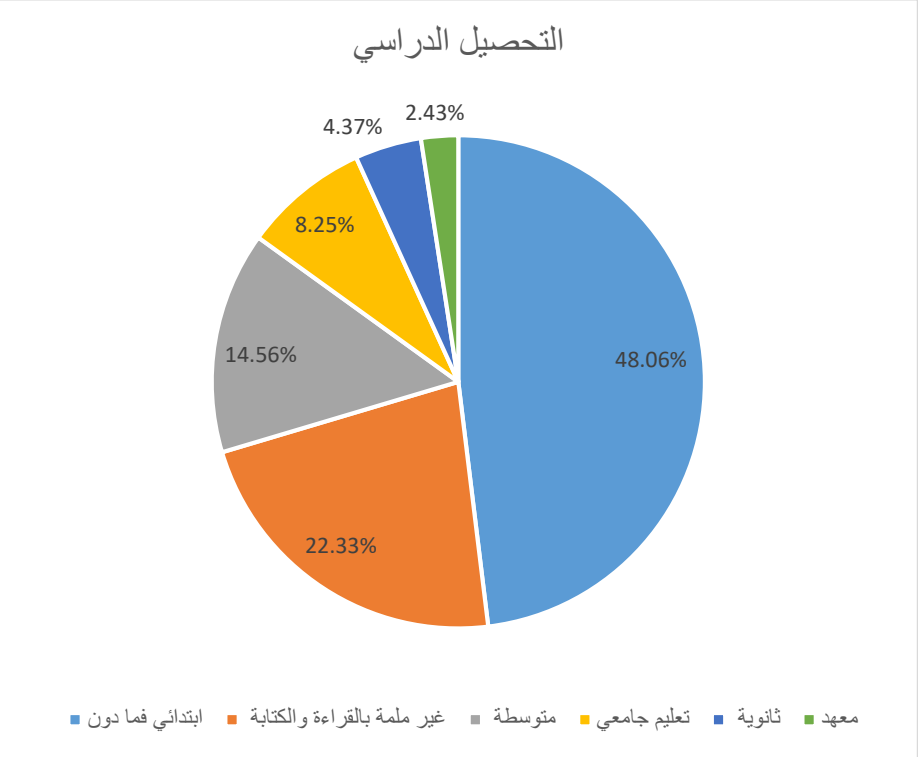

ترتفع نسبة غير الملمات بالقراءة والكتابة بين النساء لتصل الى ٢٢,٣%. اما الحاصلات على شهادة الثانوية فلم تتجاوز نسبتهن ٤% فقط. ويرتبط انخفاض المستوى التعليمي للنساء الى طبيعة الثقافة في البيئة الريفية غير الداعمة لتعليم الفتيات اذ يرى ساكنيها ان الزواج والبيت هو المكان الطبيعي للفتاة وتنتفي الحاجة الى تعليم البنت.

الفصل الثاني/ نتائج الدراسة الميدانية

المبحث الأول: التحديات الاقتصادية بعد العودة

أولاً: تعطل نظم سبل العيش

تعرضت نظم سبل العيش في قرى سنسل الى التدمير الكامل نتيجة النزاع وما رافقه من تهجير ونزوح لسكان هذه القرى، مما أضعف قدرة سكان هذه القرى على الصمود ومقاومة الصدمات السلبية والتعافي منها بعد العودة. (منى هداية، ٢٠٢٠، ص. ٣٠)

تركت النزاعات والعمليات العسكرية آثارا مدمرة على الزراعة التي تمثل مصدر عيش لغالبية سكان قرى سنسل، ما أدى إلى توقف دورة إنتاج المحاصيل والمدخلات الزراعية ومن ثم اضطراب الأنشطة المدرة للدخل.

أشارت ٧٢% من النساء المشاركات في المسح الى ان قدرتهن على تلبية احتياجات الاسرة قد تراجعت كثيرا بعد العودة.

الشكل( ) التوزيع النسبي لعينة النساء بحسب تراجع القدرة المعيشية لأسرهن بعد العودة

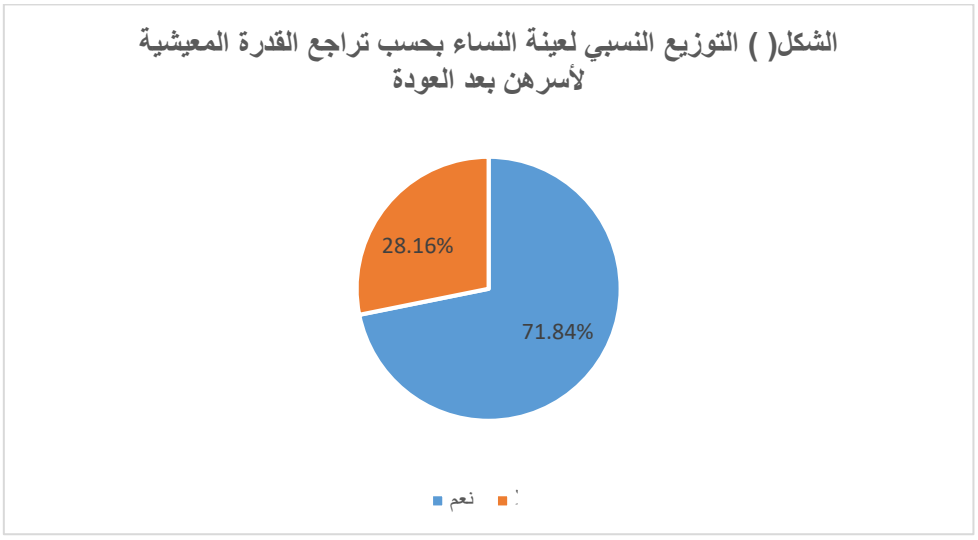

وتؤكد النساء المشاركات في المقابلات وجماعات التركيز بأن الوضع المعيشي اصبح صعبا للغاية بعد ان جرفت البساتين وهدمت المنازل، ولم يتمكن اصحاب المهن غير الزراعية وصغار التجار(اصحاب المحلات) من مزاولة انشطتهم مجدداً بعد ان هدمت محلاتهم بالكامل وخسروا ما فيها من بضائع وأدوات انتاج ولم يستطع غالبيتهم من اعادة اعمارها او تجهيزها بالمعدات في ظل فقدان الأصول و(رأس المال).

كان للصراع والتهجير وظروف العودة وفقدان الأصول تأثيرات متباينة ومتعارضة على الأنشطة الاقتصادية للمرأة. فمن جهة، أدت هذه العوامل إلى تعطيل وإعاقة العديد من الأنشطة الزراعية التي كانت تقوم بها النساء قبل النزاع، وألحقت أضرارًا بالنساء العاملات. ومن جهة أخرى، مكّنت ظروف النزاع والتهجير العديد من النساء من اتخاذ قرار الخروج إلى سوق العمل لأول مرة. تسعى الدراسة هنا إلى فهم كيف أثرت هذه العوامل على مشاركة المرأة الاقتصادية.

ثانياً: الانشطة الاقتصادية الزراعية للنساء قبل النزاع وبعده

تلعب النساء دورًا حيويًا في الإنتاج الزراعي في الريف العراقي، حيث يقمن بعدة مهام في الاقتصاد الريفي سواء كعاملات أسريات بدون أجر أو كمزارعات يعملن لحساب الغير. بالإضافة إلى مشاركتهن في جميع مراحل إنتاج المحاصيل الزراعية، تتولى النساء بشكل حصري مهام تربية المواشي، كما يتحملن مسؤولية الإدارة اليومية للموارد الطبيعية والحفاظ عليها، وهو دور بالغ الأهمية لاستمرارية أسرهن ومجتمعاتهن. تشكل النساء غالبية القوى العاملة في الزراعة فعلى الرغم من انخفاض مشاركة المرأة العراقية في سوق العمل ولم تتجاوز نسبة العاملات ١٥% غير ان معظم النساء الناشطات اقتصادياً يتركز عملهن في القطاع الزراعي اذ بلغت نسبتهن ٤٣,٧% اي ما يساوي اضعاف نسبة الذكور العاملين في الزراعة والتي لا تتجاوز ١٦,١% (البنك الدولي، ٢٠١٨؛ منظمة العمل الدولية، ٢٠١٧)، غالباً لا يُعترف بهذا العمل أو يُدرج ضمن الأعمال المنزلية، مما يجعل مساهمة المرأة في الإنتاج الزراعي عملاً غير مرئي ويُصنَّف ضمن الأعمال غير مدفوعة الأجر.

تأثر عمل المرأة وانشطتها في الزراعة كثيرا بعد النزاع نتيجة للعسكرة والوضع الامني فضلا عن العوامل الاخرى المرتبطة بالتحديات التي تواجهها الزراعة في قرى سنسل.

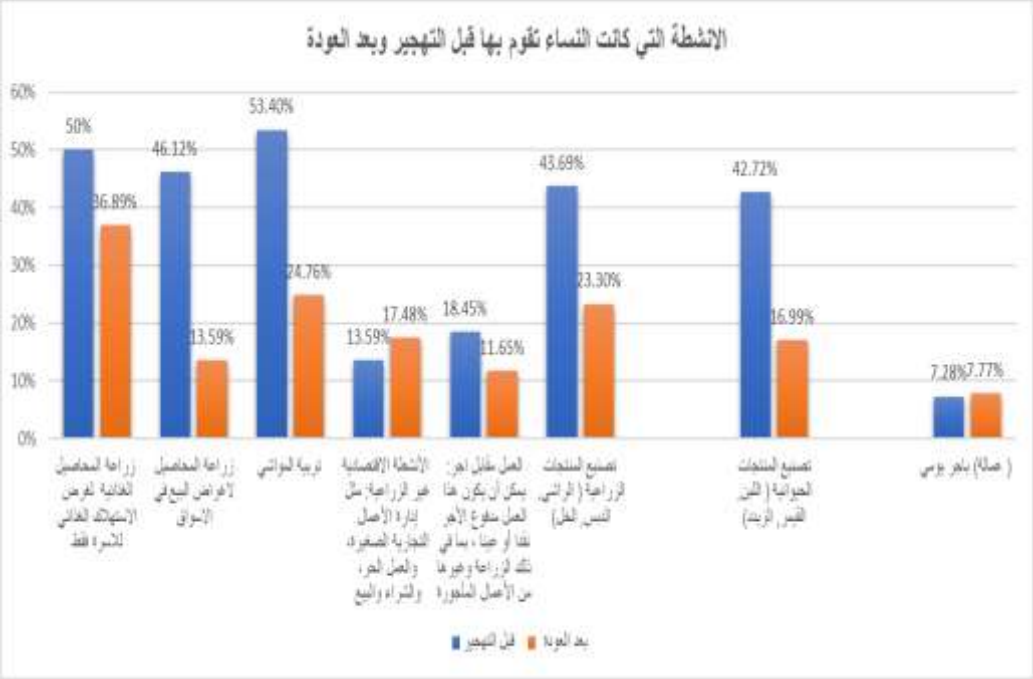

يظهر الشكل اعلاه ان نصف النساء في عينة المسح كانت تشارك في زراعة المحاصيل الزراعية التي تحتاجها الاسرة لغرض الاستهلاك الغذائي العائلي، والتي كانت تحقق شكلا من الاكتفاء الذاتي للاسر، غير ان هذه النسبة انخفضت لتصبح ٣٥,٨% بعد العودة، كما انخفضت مشاركة المرأة في زراعة المحاصيل لغرض البيع من ٣٦% قبل النزاع الى ١٣,٥% بعد العودة. وانخفضت نسبة النساء اللواتي يقمن بتربية المواشي وهي مهمة تضطلع بها النساء تحديدا في قرى سنسل دون الرجال من ٥٣% قبل النزاع الى ٢٥% . كذلك انخفضت نسبة النساء اللواتي كن يعملن في تصنيع المنتجات الزراعية (الراشي والدبس والخل) من ٣٢,٦% الى ٢٣% بعد العودة، وانخفضت نسبة النساء اللواتي كن يعملن في الزراعة مقابل اجر من ١٨% قبل النزاع الى ١١% بعد العودة حيث كانت هذه الاعمال تمثل مصدرا مهما لكسب العيش ودخلا اضافيا للعديد ممن تمت مقابلتهن، فعلى الرغم من انهن يعملن في مزارع العائلة الا انهن يتلقين اجورا نظير عملهن. اكدت ثلاث نساء من المشاركات في المقابلات على انهن كن يتلقين اجوراً مقابل العمل في مزارع (أهلهن وأجدادهن) وان هذه الاجور ساعدتهن كثيرا في تدبير شؤون العيش غير ان هذا العمل لم يعد متاحاً الان بسبب فقدان المزارع.

في المقابل ارتفعت نسبة النساء العاملات في الانشطة الاقتصادية غير الزراعية من ١٣,٥% قبل النزاع لتصبح ١٧,٤% بعد النزاع، وتأتي هذه الزيادة على حساب خسارة نشاط النساء في العمل والانتاج الزراعي وهي مؤشر على اضطرار النساء الى ترك العمل في الزراعة ليتوجهن الى العمل المأجور وغالبا في اعمال غير منتظمة وغير رسمية.

ولكي نتمكن من تكوين صورة اكثر وضوحاً حول تأثير النزاع والتهجير على النشاط الاقتصادي للمرأة وجه سؤال اخر الى عينة النساء في قرى سنسل حول الكيفية التي تأثر بها عمل النساء بعد العودة. سواء كان هذا التأثير سلبيا ام ايجابيا وقد اظهرت النتائج:

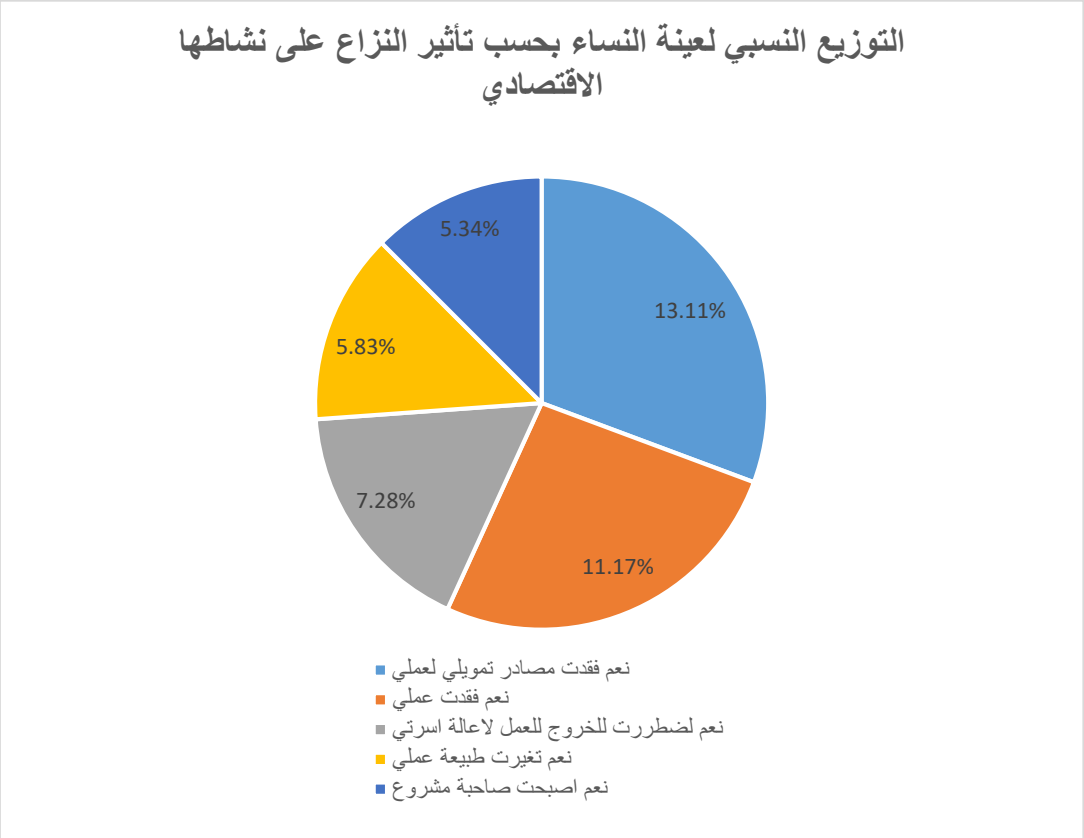

أشارت ١١% من عينة النساء الى فقدانهن لعملهن بعد العودة فيما أشارت ١٣% الى فقدانهن مصادر التمويل، واضطرت ٧,٢% من العينة للبحث عن عمل و٥,٣% أصبحن صاحبات عمل ومشاريع.

ثالثاً: تحديات سبل العيش

أظهرت المقابلات وجلسات نقاش مجموعات التركيز عدداً من المعوقات والتحديات التي تعرقل إعادة بناء سبل العيش بعد العودة، وقد جاءت نتائج المسح متوافقة مع ما كشفت عنه تلك المقابلات. إذ بيّنت أكثر من ثلث النساء المشاركات في المسح (٣١%) أن فقدان الأصول ووسائل الإنتاج شكّل أحد أبرز التحديات التي واجهت سكان قرى سنسل وأعاقت قدرتهم على إعادة بناء مصادر رزقهم، وهو ما أكدته جميع المشاركات في المقابلات والجلسات النقاشية. كما أشارت ٢٢,٣% من النساء إلى أن نقص الإمدادات المائية كان سبباً رئيسياً في تعطّل سبل العيش، بينما ذكرت ١٦,٥% أن التحديات الأمنية حالت دون قدرة السكان على ممارسة أنشطتهم الاقتصادية

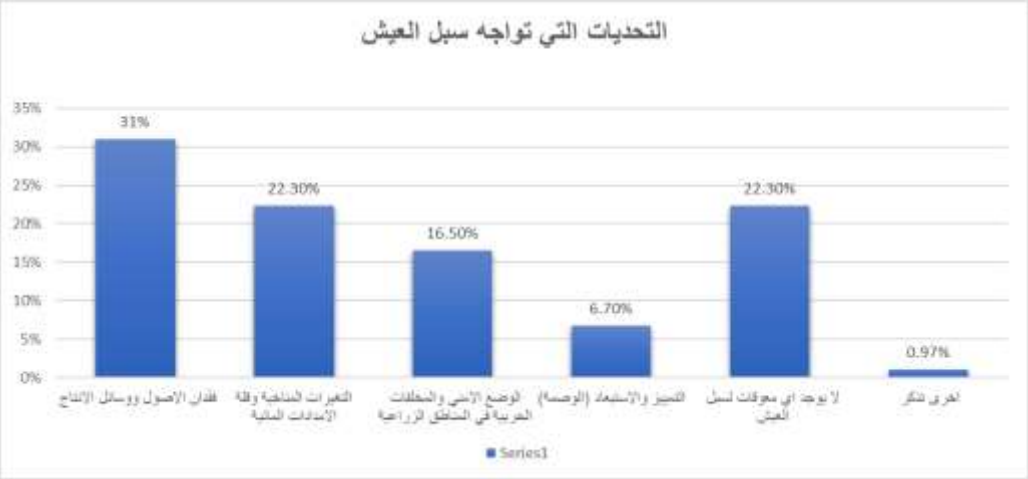

١. فقدان الأصول ووسائل الإنتاج

استهدفت الاصول من اراض ومزارع وقطعان حيوانات ومكائن زراعية خلال العمليات العسكرية والنزوح مما ادى الى تراجع قدرة العوائل التي كانت تعتمد على الزراعة في الصمود بعد العودة وأضعفت قدرتهم في كسب العيش لما توفره امتلاك الاصول (الموارد) من قدرة على توسيع خيارات الناس على كسب العيش.

اشارت ٩٧% من عينة المسح الى فقدان اثاث المنزل ومقتنياته فيما اشارت ٥٠% الى فقدان المنزل الذي كانوا يملكونه بعد تدميره واحتراقه، وفقدت ٦٣% الاشجار والبساتين و ٤٥,٦% فقدن الماشية والحيوانات وما يقرب الثلث ٢٧,٦% فقدوا اراضيهم الزراعية فيما فقدت اكثر من نصف العينة

الآلات والمعدات الزراعية و ٥٠% فقدت معدات غير زراعية عادة ما تستعمل في كسب العيش مثل ماكنات الخياطة أو معدات إعداد المنتجات الغذائية.

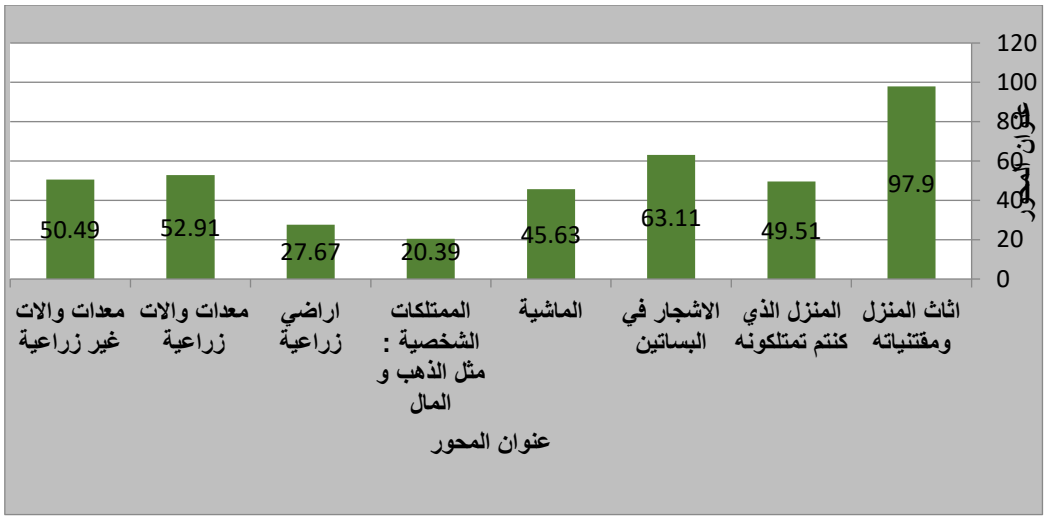

٢. تجريف البساتين

تستعمل النساء في قرى سنسل مفهوم التجريف بكثرة للدلالة على فقدان بساتينهم التي كانت تمثل مصدرا مهما للأمن الاجتماعي والاقتصادي بقرى سنسل نتيجة الجفاف واليباس وموت الأشجار. وذكرت ست نساء مشاركات في جلسة النقاش بأن بساتينهم قد جرفت.

لجأت القوات العسكرية الى تجريف البساتين (قلع الاشجار والنخيل وتسوية الارض) في قرى سنسل خلال الحرب مع داعش كحل اضطراري لأنهاء وجود الجماعات المتطرفة التي كانت تحتمي وتختفي في البساتين الكثيفة وقد استمرت عمليات التجريف الى ما بعد انتزاع المناطق من سيطرة داعش وخلال الخطط والعمليات الأمنية لتعقب داعش ، ولفتح ممرات امنية.

في كانون الثاني ٢٠٢٢ كشفت مديرية الزراعة في ديالى عن المساحات الزراعية التي ضربها التصحر في المنطقة وكان من اهم اسبابها التجريف وقد بلغت ٣١٣٣ دونما وهي تفوق المساحات التي تضررت بسبب الجفاف والبالغة ٥٥٢ دونما بأضعاف المرات (موازين نيوز، ٢٠٢٢).

توجه المزارعون بعد فقدانهم لبساتينهم نتيجة عمليات التجريف الى العمل في مهن غير نظامية بأجور يومية (عمالة) ومثل هذه المهن غير الثابتة لا تكفي لسد احتياجات العائلة ولا تساعدها على التعافي.

وباستثناء العاملين في القطاع العام (موظفين أو عسكريين) ممن لديهم أجور ثابتة فان سكان القرية يواجهون صعوبات كبيرة في توفير احتياجات العائلة، حتى التجار الصغار (تجار المفرد واصحاب محلات البقالة) لا يتجاوز دخلهم اليومي ١٠ الاف دينار بسبب انخفاض القدرة الشرائية لعموم ساكني القرى ومثل هذا المبلغ غير كاف لتوفير الامن الانساني للعائلة.

٣. فقدان المنازل والأثاث

أسفر نزوح وتشرد سكان قرى سنسل عن تدمير شبه تام للبيوت والمنازل واصابتها باضرار لا يصلح معها السكن فيها وكان ذلك احد العوامل التي اثرت بشكل كبير على سبل العيش.

جميع النساء المشاركات في الدراسة اشرن الى انهن وجدن بيوتهن مهدمة عند العودة اما بالكامل او بشكل جزئي وما بقي منها فقد تعرض للحرق المتعمد بعد سرقة وسلب المقتنيات والاثاث، وقد كان لذلك اثراً بالغاً على النساء تحديدا وعلى سبل عيشهن حيث تصف النساء وضعهن بعد العودة بأنه بدأ من الصفر.

العديد من النساء لم يتمكن من العودة الى بيوتهن السابقة بسبب الدمار الذي لحق بها وعدم توفر المال اللازم لتأهيلها واعادة بنائها. واضطرت نساء أخريات للعودة والسكن في بيوت محترقة وبلا نوافذ ولا تتوفر لهن الموارد المالية اللازمة لاصلاح الزجاج. ومعظم هذه المساكن غير ملائمة ولا تقي النساء من الظروف المناخية او التعرض للمخاطر الامنية، ولا تكفل لهن المحافظة على الصحة والكرامة. وقد اكدت العديد من النساء اللواتي تمت مقابلتهن انهن اصبن بالتحسس والربو جراء الاستنشاق المتواصل للرماد الذي كان يملأ اسقف وجدران وارضيات المنزل ولم يكن من السهولة ازالته رغم محاولاتهن المتكررة.

وأكدت نتائج المسح الميداني بان ٤٤% من عينة النساء لم يتمكن من العودة الى بيوتهن السابقة في حين اشارت ٥٦% الى انهن عدن الى البيت ذاته الذي كانت تعيش فيه قبل التهجير.

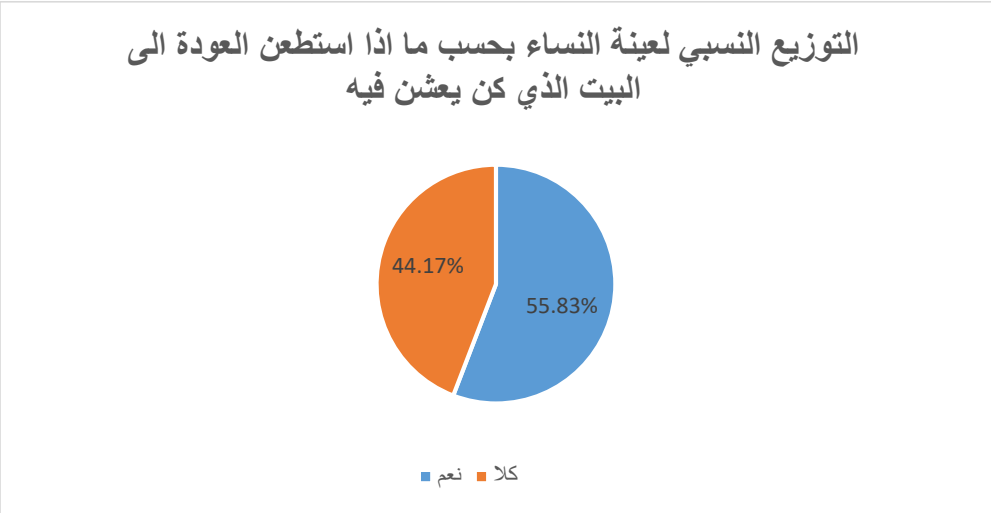

لجأ العديد من سكان قرى سنسل الى استئجار منازل يمكنهم من العيش فيها ومع ان مبالغ الايجار لم تكن باهضة غير ان العديد منهم يعاني من عدم القدرة على تأمين هذه المبالغ شهرياً. تتلقى ام علي مبلغا قدره ١٩٠ الف دينار شهرياً من مديرية الحماية الاجتماعية (راتب الرعاية الاجتماعية) كونها ارملة وتخصص اكثر من نصف هذا المبلغ ١٠٠ الف شهرياً لايجار المنزل الذي تسكن فيه. وتدفع ام منتظر ٥٠ الف ايجارًا عن منزل شبه خرب ومع ذلك تجد ان هذا المبلغ كبير لا تستطيع سداده في بداية كل شهر.

تحول العديد من سكان قرى سنسل الى مستأجرين بعد ان كانوا يمتلكون بيوتا وبساتين ومواشي، وهو ما اربك قدرتهم على كسب العيش وأثر على تلبية الاحتياجات الاخرى للأسرة .

اعلنت الحكومة عن تقديم تعويضات مالية تقدر بمليون ونصف دينار للنازحين الذين عادوا الى مناطقهم خلال مرحلة (اغلاق ملف النزوح)، لكن هذه التعويضات بحسب النساء اللواتي تمت مقابلتهن تشمل العائدين الى مناطقهم قسراً. ومع ذلك تقدم جميع العائدين بطلب رسمي للحصول على التعويضات وتشكو النساء من ان اجراءات التعويضات يشوبها الفساد وتقوم على المحسوبية والتمييز وكثيرا ما تقدم لغير مستحقيها.

٤. التحديات الامنية

تسببت الأوضاع الأمنية المتدهورة في قرى حوض سنسل، خاصة في بعض المناطق غير المحررة بالكامل من الجماعات المسلحة، في تعطيل النشاط الزراعي ومنع المزارعين من الوصول إلى بساتينهم وزراعتها، وبالتالي أعاقت إعادة بناء سبل عيشهم. ووفقًا لشهادات النساء، فإن الجماعات

المسلحة تمنع السكان من دخول البساتين، ومن يجرؤ على الدخول غالبًا ما يواجه خطر العبوات الناسفة، الأمر الذي دفع القوات الأمنية إلى منع الوصول إلى هذه المناطق.

وقد أدت حوادث القتل المتكررة وبيئة الخوف في إحجام الكثير من المزارعين عن العودة إلى الزراعة، خاصة بعد تعرض بعضهم للتهديد بالقتل. وروت النساء اللاتي تمت مقابلتهن العديد من الحوادث التي كن شاهدات عليها. كما عبّرن عن مخاوفهن من المخلفات الحربية، خصوصًا العبوات الناسفة المزروعة في البساتين، بعد وقوع حوادث مميتة لشباب أثناء محاولاتهم دخولها.

في ظل هذه التهديدات، لم يعد المزارعون قادرين على ري بساتينهم ليلاً وفق التوقيتات الزراعية المعتادة، إذ أصبح الخروج ليلاً محفوفًا بالمخاطر. كما أدى انتشار القوات العسكرية داخل البساتين والمزارع إلى تحويل هذه الأماكن إلى بيئات خطرة لا تستطيع النساء الوصول إليها، مما أثر بشكل كبير على مشاركتهن في الأنشطة الزراعية، بما في ذلك تربية الحيوانات. فعلى سبيل المثال، "أم عبيدة" التي كانت تستثمر أرضًا مملوكة للدولة وتزرع فيها محاصيل موسمية للاستهلاك العائلي وتبيع الفائض في السوق، ترفض العودة للزراعة بسبب انتشار أربع مجموعات عسكرية في المنطقة.

ولم يعد بإمكان مربيات الحيوانات (اللواتي يُطلق عليهن محليًا "جانيات الحلال") التوجه إلى الحقول لجمع بقايا المزروعات أو اقتلاع الأعشاب التي تُستخدم كعلف للمواشي، بعد أن أصبحت هذه الحقول مناطق عسكرية.

٥. الحرائق والتغييرات المناخية

من التحديات الأخرى المرتبطة بالصعوبات الأمنية، والتي تقيّد سبل العيش وتدفع المزارعين إلى التخلي عن إعادة تأهيل بساتينهم، استمرار عمليات الحرق التي تستهدف الحقول والبساتين في قرى سنسل.

تسببت الحرائق المتزامنة والمتكررة على مدى مواسم الحصاد في العديد من مناطق العراق ومن بينها قرى المقدادية، في تخوف المزارعين وتركهم للزراعة ليقينهم انهم لن يتمكنوا من جني ثمار زرعهم.

في عام ٢٠١٩ التهم حريق واسع نحو ٥٠٠ دونم من مزارع الحنطة والشعير كما تسبب بأضرار كبيرة بمئات الهكتارات من بساتين النخيل وأشجار الفاكهة في من محافظة ديالى(الجزيرة نت: ٢٠١٩)

ومن أهم التحديات الناشئة والتي تقيد سبل العيش وتهددها في قرى سنسل هي عدم كفاية الري للأراضي الزراعية بسبب نقص امدادات المياه اذ ادت شحة المياه الى تدني مستويات الانتاجية الزراعية مما ادى الى انخفاض مستويات الدخل من جهة وعدم قدرة المزارعين على مزاولة انشطتهم الزراعية من جهة اخرى.

نهر سنسل الذي سميت القرى باسمه والذي كان يغطي مساحة واسعة من الاراضي ويعتمد السكان عليه في سقي مزارعهم قد جف بالكامل اما نهر مهروت فتقوم الجهات المعنية بإمداده بإطلاقات مائية كحصة يومية ثابته وذلك لان المضخة التي تغذي قضاء المقدادية بمياه الشرب مقامة ومشيدة على هذا النهر ورغم وجود المياه في هذا النهر الا انها قليلة جدا [١].

كانت شحة المياه من الاسباب المهمة التي ادت الى توقف الزراعة وتراجع الانتاج الزراعي في قرى سنسل وتضررت النساء اللاتي يعملن بالزراعة بشكل كبير بسبب الجفاف كما تضررت النساء اللواتي يعتمدن على تربية المواشي بقدر مماثل ومهددات بخسارة مورد رزقهن بسبب جفاف البساتين .

عمد السكان الى حفر الابار السطحية غير انها سرعان ما تنضب وتجف، ويتطلب حفر ابار عميقة للوصول الى الماء مبالغ طائلة تتراوح مابين ٣ الى ٥ ملايين دينار لا يستطيع معظم المزارعين تأمينها وذكرت احدى النساء في القرى التابعة لمنطقة الزور انها اضطرت لبيع بقرتها من اجل حفر بئر ماء جديد.

رابعاً: المصادر المالية لسد احتياجات العائلة

لغرض فهم أوجه الضعف في الاوضاع الاقتصادية والطرق المختلفة التي تواجه بها النساء تعطل سبل العيش وجه سؤال الى المشاركات في المسح حول المصادر المالية لسد احتياجات الاسرة. وقد بينت النتائج ان اكثر من نصف العينة تعتمد على اكثر من مصدر لكسب العيش[٢] غير ان انخفاض الموارد المالية المتأتية عن هذه المصادر وارتفاع تكاليف العيش واتساع حجم الاسرة في المناطق الريفية في العراق وانهيار البنية التحتية للقرى تجعل من هذه المصادر رغم تعددها غير كافية لسد احتياجات العائلة ولا تكفل للأسر العائدة الشروط الاساسية للبقاء.

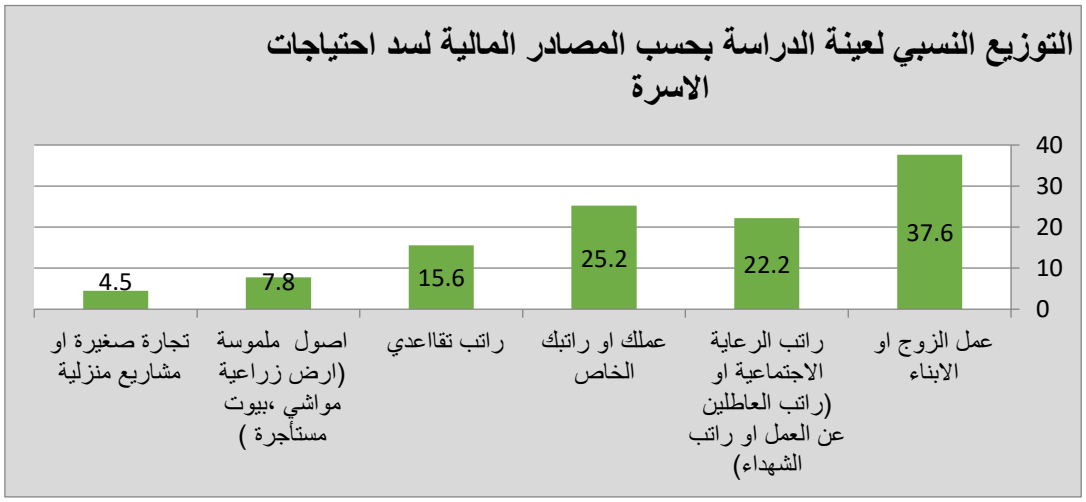

تعتمد ٣٧,٦% من النساء في العينة على عمل الزوج والابناء لسد احتياجات العائلة. وباستثناء الموظفين العاملين في القطاع العام سواء كانوا مدنين ام عسكريين، فإن المهن التي يزاولها الرجال في القطاع غير الرسمي وغير المنتظم لم تؤمن لعوائلهم مصدر عيش ثابت ولائق ويلبي احتياجات الاسرة[٣].

أدى تراجع القدرة الشرائية لسكان قرى سنسل نتيجة فقدان الأصول إلى شلل النشاط الاقتصادي المحلي، ما دفع العديد من الرجال إلى التنقل بين أعمال مختلفة دون استقرار وظيفي أو مردود اقتصادي مجدٍ. وأفادت النساء خلال المقابلات بأن غالبية هذه الأعمال مؤقتة ولا توفر دخلاً ثابتًا للأسرة. تروي "رواء"، وهي مطلقة تعيل ثلاثة أطفال وتعيش في منزل أسرتها، أن شقيقها البالغ من العمر ١٨ عامًا يتحمل مسؤولية إعالة الأسرة إلى جانب راتب الرعاية الاجتماعية الذي يتقاضاه والدهم، إلا أن عمل شقيقها متقطع، إذ يعمل ليوم واحد ثم يتوقف نحو عشرة أيام لغياب فرص العمل. كما أظهرت بيانات المسح أن نحو ٢٢,٢% من النساء المشاركات يعتمدن على ما يُعرف براتب الرعاية الاجتماعية، وهو إعانة شهرية تقدمها **شبكة الحماية الاجتماعية**، وهي جهة حكومية تابعة لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية تستهدف الفئات الهشة والفقراء بهدف تحسين أوضاعهم المعيشية ودعم قدرتهم على الاستمرار في الحياة. وتشمل هذه الفئات العاطلين عن العمل، وذوي الإعاقة، والمطلقات، والأيتام، والأرامل، والمهجرين، وأسر النزلاء أو المودعين في السجون (حسن لطيف كاظم، ٢٠١٧، ص ٣٠).

إلا أن المبالغ المخصصة ضمن راتب الرعاية الاجتماعية تعد محدودة وغير كافية لتغطية احتياجات الأسرة الأساسية. وتوضح "أم علي" أنها بالكاد تستطيع تدبير أمور المعيشة من هذا الراتب، ما يضطرها في كثير من الأحيان إلى العمل في صناعة الخبز وبيعه للناس لتأمين متطلبات الشهر. كما يتم استقطاع حصة الفرد من الراتب عند بلوغ الذكور في الأسرة سن الثامنة عشرة أو عند زواج الإناث. وغالبًا ما تُحرم الأسر المستفيدة من هذه الإعانة إذا حصل أحد أفرادها على فرصة عمل في القطاع العام، حتى وإن كانت بعقد مؤقت وغير دائم. إضافةً إلى ذلك، تشكل الإجراءات البيروقراطية المعقدة ومعايير الاستهداف غير المنصفة عائقًا يحول دون وصول العديد من المستحقين الفعليين إلى هذه المساعدة.

اظهرت نتائج المسح ايضا الى ما يقرب ١٥,٦%من النساء المشاركات في المسح يكسبن دخلهن من الراتب التقاعدي للزوج او الاب والمبالغ التقاعدية هي الاخرى قليلة لا يمكنها ان تسد احتياجات العائلة. كما بينت المقابلات ان الرواتب التقاعدية عادة ما تتقاسمها عوائل كبيرة وهناك

حالتين على الاقل من النساء اللواتي تمت مقابلتهن يتشاركن الراتب التقاعدي للزوج المتوفي مع شريكتين او زوجتين اخرتين وأطفالهما بسبب ظاهرة تعدد الزوجات.

وتعتمد ربع العينة تقريباً على عملهن الخاص ٢٥%، وهو مؤشر على ارتفاع نسبة النساء اللواتي يتولين مسؤولية اعالة اسرهن . ولم تتجاوز نسبة النساء اللواتي يعتمدن على تجارة صغيرة (محلات بقالة وغيرها) او مشاريع منزلية ٤,٥%. كما لم تتجاوز نسبة اللواتي يعتمدن في كسب عيشهن على أصول (موارد) ملموسة مثل اراض زراعية أو بساتين أو مواشي أو بيوت مستأجرة ٧,٨%، وبشكل عام فقد أشارت غالبية عينة النساء المشاركات في المسح ٦٨% الى أن المصادر المالية غير مستدامة وغير مستقرة ولا تسمح لهم بالتأقلم مع الضغوطات والأزمات بعد العودة.

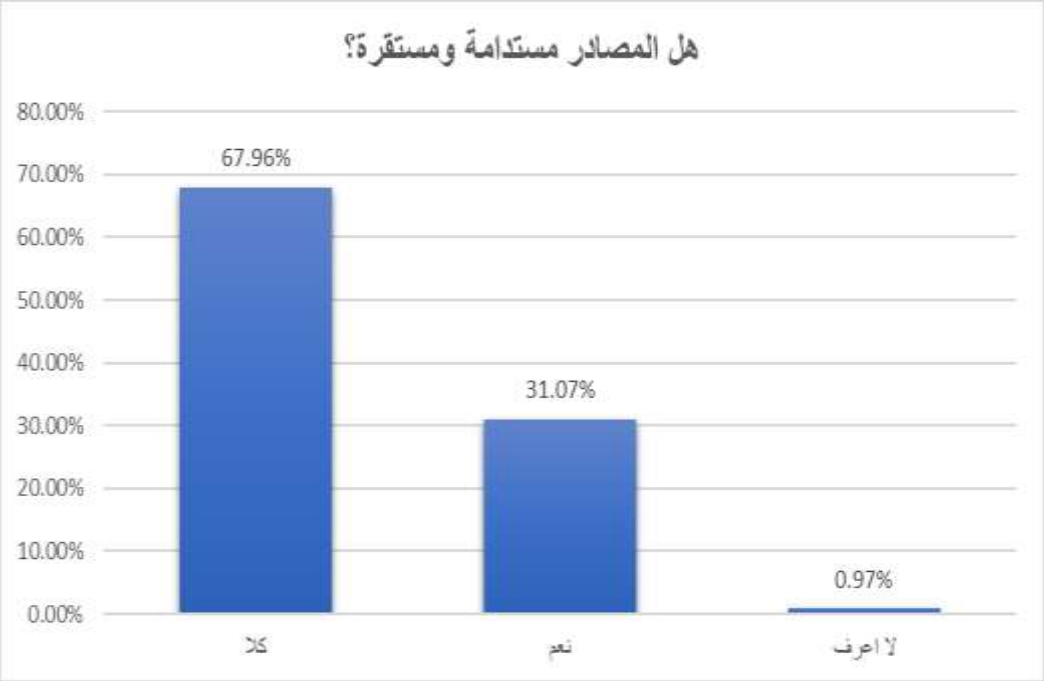

خامساً: الآليات والاستراتيجيات لمواجهة النقص الحاصل في كسب العيش

في ظل الأضرار التي لحقت بالاقتصاد الرسمي في قرى سنسل، اضطرت النساء إلى تبني استراتيجيات بديلة للتكيف مع النقص الحاد في الموارد، وكان أبرزها وأكثرها شيوعًا الاعتماد شبه الكامل على المفردات الغذائية المخصصة ضمن البطاقة التموينية، وهو برنامج حكومي قائم منذ تسعينيات القرن الماضي لضمان **الأمن الغذائي** للفئات السكانية[٤]. فقد أشارت ٢٦,٧% من النساء المشاركات في المسح – وهي النسبة الأعلى – إلى أنهن يعتمدن كليًا على هذه الحصة في تدبير شؤون المعيشة

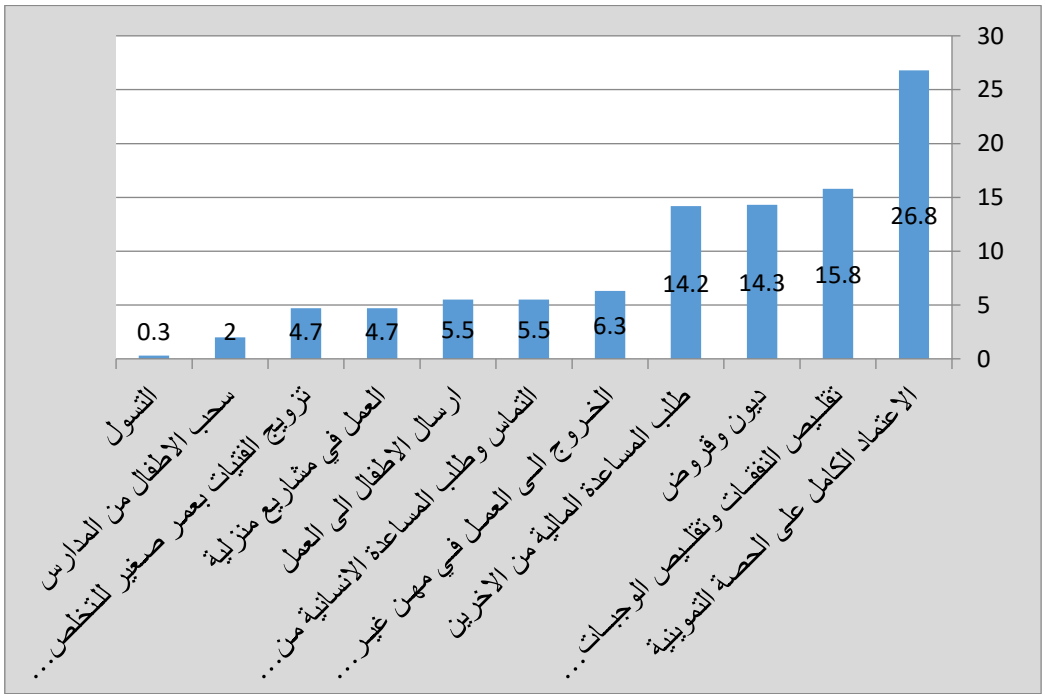

وأفادت جميع المشاركات في المقابلات الفردية وجلسات مجموعات النقاش البؤرية بأنهن يتسلمن حصة الغذاء المخصصة لأسرهن بانتظام نسبي. ولم تسجَّل حالات حرمان في القرية، حتى عند فقدان الوثائق الرسمية بما في ذلك البطاقة التموينية، حيث يمكن إصدار بديل عنها. ومع ذلك، أوضحت المشاركات أن عملية التوزيع لا تتم وفق جدول ثابت، إذ غالبًا ما يتجاوز التأخير شهرًا كاملًا، كما أن محتوى الحصة محدود من حيث التنوع والكمية، ولا يلبي جميع متطلبات الأسرة الغذائية. ونتيجة لذلك، تلجأ النساء إلى استراتيجيات تعويضية مثل استبدال المواد الأقل أهمية بأخرى أكثر ضرورة، أو شراء ما ينقص من الأسواق المحلية بنظام الدفع الآجل.

الى جانب الاعتماد الكامل على الحصة الغذائية المدعومة، تعمد النساء الى تقليص النفقات والوجبات الغذائية قدر الامكان كآلية مرافقة للآليات الأخرى التي تتبعها النساء لتدبير أمور العائلة.

أكدت نتائج المسح الحالي الى ان ما يقارب 15.8% من النساء المشاركات في الدراسة نظمت حياة أُسرتها المعيشية في ظل تعطل سبل العيش، من خلال الاعتماد على ما هو متوفر والحرص على عدم شراء أي شيء، حتى وإن كانت الحاجة ماسة إليه، تقول أم منتظر" نتدبر أمورنا بما هو موجود لا نشتري أي شي حتى وإن كنا بأمس الحاجة إليه [٥] .

تضطر العديد من النساء إلى اللجوء إلى الديون والقروض لسد النقص الحاصل في الموارد المتاحة للأسرة وعجزها عن الإيفاء باحتياجاتها، أشارت 14.3% من عينة النساء المشاركات في المسح بأنهن يعتمدن على الديون والقروض لتدبير أمور أسرهن.

وأكدت المشاركات في جلسة النقاش من المعيلات لأسرهن بأنهن يعتمدن في توفير المواد الغذائية على الشراء بالأجل (الدين) ويتم سدادها عندما تتيسر لهم مبالغ من الاعمال، الى الحد الذي لم يعد بإمكان أصحاب البقالة إقراضهن المواد الغذائية لعدم قدرتهن على التسديد في الاوقات المحددة.

اشارت النساء في جلسات نقاش جماعات التركيز الى المساعدات التي يتلقينها من الاخوة والاخوات والتي تساعدهم كثيرا في حالات الضيق المعيشي التي يمروا بها لكن هذه المساعدات محدودة ولا تكفي الا لسد احتياجهم لأسبوع او اسبوعين. وتضطر ١٤,٢% من النساء المشاركات في المسح الى التماس المساعدات من الاهل والاقارب لكي يتمكن من التغلب على اوضاعهن بعد ان فقدت الاسرة مصادرها الرئيسية لكسب العيش.

اضطرت العديد من العوائل الى السكن في بيت **واحد** لتتعاون فيما بينها على مواجهة صعوبات العيش وكان التضامن والاسناد المتبادل بين العائلات أحد أهم الآليات التي ساعدت النساء بعد العودة. فيما يتعاون ويتشارك اقارب اخرون في دفع أجور الخدمات الضرورية مثل اجور مولدة الكهرباء واجور الانترنيت كآلية تكييف لمواجهة النقص الحاصل في سبل العيش.

اليات تكيف سلبية

تلجأ النساء المعيلات لأسرهن، ولا سيما الأرامل والفاقدات للأزواج، إلى **الاعتماد على عمل الأبناء الذكور** بمجرد بلوغهم السنّ التي تسمح بالمشاركة في سوق العمل، كمصدر أساس أو مكمّل لتأمين احتياجات الأسرة المعيشية. وأفادت أربع نساء على الأقل من المشاركات في المقابلات الميدانية أن دخول الأبناء شكّل دعمًا ماليًا مهمًا، مع تأكيدهن أن هذا لا يعني بالضرورة ترك الدراسة، إذ غالبًا ما يوازن الأبناء بين العمل والالتحاق بالتعليم.

وبيّنت نتائج المسح أن ٥,٥% من النساء أرسلن أطفالهن للعمل لمواجهة نقص موارد الأسرة، بينما أشارت نسبة أقل من (٢%) إلى سحب أطفالهن نهائيًا من المدارس لهذا الغرض. غير أن المعطيات المستخلصة من المقابلات تشير إلى أن الأمهات كثيرًا ما يجدن أنفسهن مضطرات لسحب أحد الأبناء أو جميعهم من التعليم من أجل الانخراط في العمل.

كما اضطرت بعض النساء إلى **تزويج بناتهن القاصرات** للتخفيف من الأعباء المالية. وانتشرت هذه الظاهرة بشكل ملحوظ خلال فترة النزوح، ولا سيما في المخيمات، الأمر الذي دفع منظمة حماية الطفولة العاملة آنذاك إلى عقد اتفاقات مع العائلات لمنع تزويج الفتيات الصغيرات، عبر منحهم مساعدات إضافية أو تقديم دعم مالي مباشر. ومع ذلك، استمرت هذه الظاهرة بعد العودة إلى القرى، حيث كشفت نتائج المسح أن ٤,٧% من النساء أقدمن على تزويج بناتهن كآلية للتخفيف من الضغط المعيشي، وتروي "أم عبيدة" تجربتها قائلة إنها اضطرت لتزويج إحدى ابنتيها التوأم وهي ما تزال في الصف الثالث المتوسط، ولم تتجاوز الخامسة عشرة من العمر، رغم تفوقها الدراسي. كما أن "رواء"، وهي إحدى المشاركات في جلسات النقاش البؤرية ضمن هذه الدراسة، كانت من ضحايا تزويج القاصرات أثناء النزوح، حيث تروي قصتها كأحد الأمثلة الحية على امتداد هذه الظاهرة في سياقات الصراع وما بعده.

سادساً: كفاح النساء لإعادة بناء سبل العيش

لم تكن النساء ضحايا سلبيات بعد النزاع، بل كنّ في حالة سعي مستمر لتأمين سبل العيش، واتخاذ القرارات والخيارات المتاحة أمامهن رغم قسوة الظروف المحيطة. (روبرتس، أنجيلا رافين، ٢٠١٧، ص١١٨)

ابتكرت عدد من النساء العائدات الى قرى سنسل مشاريعهن الانتاجية الخاصة ومارسن انشطة اقتصادية من داخل منازلهن، واستطاعت عدد منهن أن يستعدن بعض الاكتفاء الذاتي الاقتصادي من تصنيع المنتجات الزراعية والحيوانية (الدبس والخل ودبس الرمان والدهن الحر) في البيوت أو شراء ماكنة خياطة .

تعاونت نساء أُخريات في جمع رأسمال صغير لشراء المواشي والافادة من منتجاتها لكسب مورد مالي يساعدهن في تدبير امور المعيشة وتكوين رأس مال أيضاً، اشتركت ام أحمد مع زوجة اخيها في شراء بقرة وتعاونتا على رعايتها على ان تكون الموارد المتاتية من بيع منتجات الحليب مناصفة، وبعد اضطرار زوجة اخيها للانتقال الى سكن اخر استطاعت ام احمد ان تشتري حصة شريكتها لتصبح البقرة والدخل المتأتي منها ملك لام احمد وحدها، ولان ام بشير لا تملك اي رأسمال اقترحت عليها احدى قريباتها من خارج القرية ان تشتري لها بقرة لتقوم برعايتها وتصنيع منتجاتها

مقابل مناصفتها عوائد بيع الانتاج. مثل هذه المشاريع تسمى آليات تكيف منتجة تستطيع من خلالها النساء تكوين رأس مال بسيط.

انخرطت العديد من النساء في الاقتصاد غير الرسمي للعمل في مهن غير منتظمة كآلية لمواجهة تحديات سبل العيش. وقد اشارات٦,٣ % من النساء المشاركات في المسح الى اضطرارهن للتوجه للعمل في وظائف غير مستقرة بما في ذلك أعمال التنظيف ورفع الانقاض والبناء. تكافح النساء اللواتي تمت مقابلتهن للحصول على العمل واعادة بناء سبل العيش. تقول رباب اذا لم نجد عمل نحاول ان نبحث عنه في اي مكان حتى وان كانت اشغالاً او اعمالاً شاقة لاتناسب المرأة القيام بها مثل اعمال البناء، وتؤكد نور انها تضطر بالقبول بأي عمل يدر عليها دخلاً حتى وان كان مبلغاً بسيطاً.

في وقت مبكر من عودة العوائل نفذت العديد من المنظمات الدولية ووكالات الامم المتحدة مشاريع وبرامج تهدف الى زيادة قدرة النساء على الصمود بعد العودة، من بينها مشاريع (العمل مقابل النقد). حيث توفر للنساء فرص عمل في بناء وتنظيف وترميم المدارس والمؤسسات لتأهيل البنى التحتية في قرى سنسل التي دمرتها الحرب بالكامل. وعلى الرغم من افتقار هذه الاعمال في الاقتصاد غير المنتظم الى الحماية والقدرة على الاستمرارية (موسمية) وهي أعمال غير رسمية وبدون عقد ومنافع ، لكنها تعني بالنسبة للنساء الكثير؛ لأن غياب مثل هذه الفرص القليلة يعني عدم القدرة على الإيفاء باحتياجات العائلة، وعلى الرغم من صعوبة هذه الأعمال المجهدة غير أن النساء يتمنين اتحاتها وتوفرها .

وبالنسبة للكثير من النساء فأن الموارد المتأتية عن هذه الأعمال غير كافية فضلاً عن كونها غير ثابتة وغير مستقرة وهو ما يدفع العديد منهن الى مزاولة اكثر من نشاط اقتصادي في وقت واحد، مثل العمل في الخدمة والتنظيف وتجارة بعض المواد الصغيرة كأدوات التنظيف مقابل ربح بسيط، ومع ذلك مثلت هذه الاعمال للعديد من النساء اللواتي تمت مقابلتهن فرصة مهمة لاعادة بناء سبل العيش واستطعن من خلال اجورها اليومية اعادة ترميم بيوتهن وتعويض السلع والموجودات من أجهزة وأثاث.

كان للنزوح والظروف القاسية التي واجهتها النساء أثناء التهجير أثراً مباشرا في إجبارهن على الخروج بحثاً عن العمل المأجور وتحمل أعباء إضافية جديدة، وأكسبتهن مهارات جديدة في كسب الرزق وتدبر أمورهن كبائعات أو عاملات في حرف بسيطة تلقين حولها التدريب في مخيمات النزوح. في حين ساعد التعليم العديد من الشابات في الحصول على عمل داخل المخيمات التي نزحوا اليها، استطاعت مها ان تحصل على مهارات جديدة ووضع جديد اثناء النزوح وعلى القوة لتولي مسؤوليات

جديدة مما ادى الى تغير في قدراتها وآليات تكيفها بعد النزاع والعودة تمكنت مها بما اكتسبته من قدرة ان تفاوض اخوتها على حقها في العمل، وبعد ان كانوا معارضين بشدة لقرارها بفتح محل بقالة داخل المخيم اصبحوا شركاء لها في رأس المال والأرباح.

المبحث الثاني: التحديات الاجتماعية

الترمل والفقدان

تركت النزاعات التي شهدتها قرى سنسل خسائر كبيرة في الأرواح فضلا عن أعداد كبيرة من المفقودين والمعتقلين والمعاقين، لا يوجد إحصاءات رسمية حول أعداد القتلى والمفقودين من قرى سنسل تحديداً غير أن بيانات وزارة الصحة للعام ٢٠١٦ تشير إلى أن عدد القتلى جراء سيطرة تنظيم داعش في عموم المناطق قد تجاوز (١٨٨٠٢) شخصا، فيما وصل عدد الجرحى إلى (٣٦٢٤٥) مصابا (وزارة التخطيط، ٢٠١٧) ومثل هذا الوضع سيخلف وراءه ارتفاعاً كبيراً في نسب الفئات الهشة (الأيتام والأرامل والمعوقين والمشردين والأسر التي تعيلها نساء) وهي تلك الفئات التي تعاني من قصور في إشباع الحاجات الاجتماعية والاقتصادية والصحية والتعليمية، ولا تستطيع تحقيق المستوى المعيشي المعقول، وتفتقر إلى وجود مورد ثابت يساعدها في إشباع احتياجات أفرادها الرئيسة، والتي ستحتاج إلى توفير نسق متكامل من الخدمات المادية والعينية لمواجهة متطلبات الحياة اليومية (أحمد رضوان ٢٠١٧).

كشفت نتائج الدراسة الحالية بأن ٣٢,٥% من النساء المشاركات بالمسح قد فقدن أعضاء من أسرهن بالموت خلال النزاع سواء كانوا أخوة (١٣%) أو أزواج ٨,٣% أو أبناء ٦,٣% تراوحت أعدادهم ما بين قتيل واحد ٢٤% وقتيلان ٥,٣% وثلاثة قتلى ١,٤% ، فيما تراوح عدد القتلى لاثنين من المشاركات ما بين ٤ و٥ قتلى.

كما فقدت ٢٦,٢% من النساء المشاركات في المسح أعضاء من أسرهن بالاعتقالات، وبينما فقدت ١٠,٢% منهن أخاً عن طريق الاعتقال فأن ٨,٢٥% فقدن الزوج و ٦,٣% فقدن الأبن فضلا عن ضحايا الاختفاء القسري، الذين لم تتقص الدراسة الميدانية عن أعدادهم أو ظروف اختفائهم، والذين تسببوا بمعاناة واثار نفسية كبيرة للنساء نتيجة للجهل بمصيرهم والعجز عن دفنهم وممارسة شعائر الحداد عليهم.

أسفر النزاع عن زيادة في أعداد المعاقين الذين على النساء أن تقدم الرعاية لهم، حيث أشارت ١٣,١% من المشاركات في المسح إلى رعايتها لجرحى ومعاقين نتيجة أعمال العنف التي شهدتها قراهم.

أدى غياب الرجال بسبب الوفاة أو الاعتقال إلى ترك النساء في أوضاع شديدة الخطورة، ومع حرمان المرأة الريفية في العراق من مصادر القوة الأساسية، مثل حق الملكية وإمكانية الوصول إلى الموارد، أصبحت الإمكانات المتاحة أمام النساء اللواتي أصبحن معيلات للأسر محدودة للغاية. ويزداد الأمر صعوبة في ظل بنية تحتية منهارة، ومنازل مدمرة، واعتماد شبه كامل على الزراعة التي توقفت تمامًا كمصدر للرزق.

ويمتاز العراق، وخاصة في المناطق الريفية، بوجود شبكات حماية غير رسمية متنوعة تقدم الدعم والرعاية للفئات الضعيفة، بما يسهم في الحد من المخاطر الناجمة عن الفقر أو الإقصاء الاجتماعي، أو فقدان المعيل (كالزوج) أو الأبوين، إضافة إلى سد النقص في نظم الحماية الرسمية، التي غالبًا ما تعجز عن تلبية الاحتياجات بشكل شامل أو تستبعد بعض الفئات المستحقة. (حسن لطيف كاظم،٢٠١٧،ص١٧)

غير أن هذه الحماية التي كانت تعتمد عليها النساء ضعفت كثيراً بسبب تعرض أعضاؤها هي الأخرى الى استنزاف الأصول والممتلكات، فالجميع فقدوا ممتلكاتهم ومصادر عيشهم ويعانون الأزمة ذاتها التي تمر بها النساء اللواتي فقدن أعضاء عائلاتهن والمعيلين التقليدين من الذكور. وبذلك تكون خسارة المرأة بعد الحرب لا تتوقف على فقدان الأهل والأحبة وإنما فقدت الشبكات الاجتماعية التي تعتمد عليها (أنجيلا رافين روبرتس: مصدر سابق)

المعيلات الجدد

ضاعف النزاع من أعداد النساء اللواتي أصبحن مسؤولات بشكل كامل عن كسب العيش والاضطلاع بالمهام والأنشطة التي غالبا ما يتولاها الرجال بحكم التقاليد، فضلا عن الأعباء الكبيرة المتمثلة في تربية الأطفال بعد فقدان الأب (شارلوت ليندسي ..٢٠٠٩. ص ٣٣).

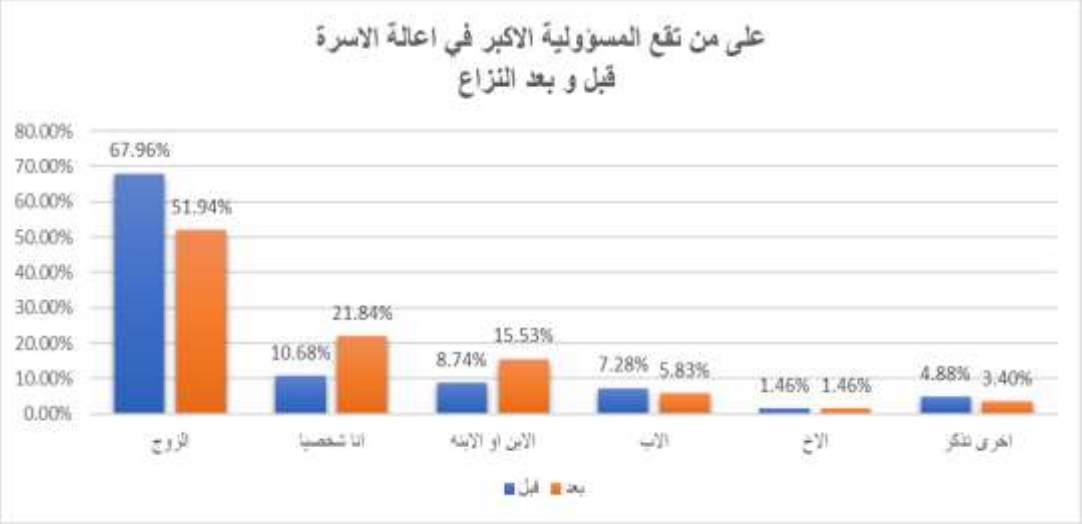

تشير نتائج المسح وكما موضح في الشكل أعلاه أن أعداد النساء اللواتي يتولين إعالة الأسرة بأنفسهن قد ارتفعت من ١٠% قبل النزاع والتهجير إلى ٢٠% بعد العودة، وهذا يعني زيادة في عبء العمل وتغيير في التوزيع التقليدي للأدوار.

النساء اللواتي يتحملن مسؤولية الإعالة لوحدهن لا يعني بالضرورة أنهن فاقدات الزوج إذ قد تضطر المرأة لتحمل مسؤولية إعالة الأسرة بسبب عجز الزوج او عدم كفاية مردودات عمله أو عدم وجود عمل بالأساس[٦].

حيث اجبرت الظروف والاوضاع المعيشية عند العودة النساء على الضطلاع بادوار جديدة ومتعددة فإلى جانب رعاية الاطفال وادارة شؤون البيت والاعمال المنزلية اصبحن مضطرات للعمل مقابل اجر خارج المنزل، ليصبحن المعيلات الاساسيات لأسرهن حتى بوجود المعيل التقليدي (الزوج) الذي لم يعد قادراً على اداء الادوار التقليدية المتمثلة في الانفاق على الاسرة وضمان أمنها، اما بسبب عجزه ومرضه وعدم قدرته على الحصول على العمل او بسبب عدم كفاية دخله.

تواجه الأرامل والنساء فاقدات الزوج اللواتي يتحملن عبئ اعالة الاسرة ولا سيما في الارياف العراقية مشكلات اجتماعية ذات ابعاد نفسية لابد من الوقوف عليها والاشارة اليها في هذه الدراسة.

لا يسمح للمرأة بقيادة الأسرة في العراق ولاسيما في المناطق الريفية وذات التركيبة العشائرية فعندما يغيب رب الاسرة التقليدي بسبب الموت او الاعتقال او الاختفاء تنتقل هذه القيادة الى الذكور الاخرين في العائلة الممتدة، ولا تعطى للمرأة اي صفة اعتبارية كمعيلة لنفسها ولأسرتها مقارنة بالرجل فالنساء

يتحملن مسؤولية اعالة الاسرة ولكن دون امتلاكهن للسلطة، وهذا الامر يفسر انخفاض نسبة النساء اللواتي يترأسن الاسر في الريف العراقي اذ لم تتجاوز ٧,٦% مقابل ١١,٤% في الحضر (جمهورية العراق وزارة التخطيط الجهاز المركزي ،٢٠١٦،ص١٠).

وتفرض الاعراف والتقاليد الاجتماعية ولا سيما في الريف العراقي أن تنضم المرأة عند ترملها أو فقدها لزوجها الى بيت اسرتها الممتدة، وجزء من هذه الاعراف تهدف الى ضمان توفير الحماية والرعاية للأرامل واولادهن، لكن النساء تدفع نظير هذه الحماية الثمن من استقلاليتهن الشخصية وحريتهن وقدرتهن على اتخاذ القرار،

وتعامل المرأة عند فقدان الزوج والعودة الى اهلها بوصفها قاصر وفاقدة لحق الولاية على نفسها وغالبا ما تفرض عليها قواعد صارمة للسلوك تشمل تقييد حركتها والحد من تواصلها بالعالم الخارجي ومحيطها الاجتماعي.

وفي ظل الاوضاع المعيشية الصعبة التي تعيشها عوائل سنسل فان عودة الابنة الارملة مع اطفالها الى عائلتها الممتدة اصبح يمثل عبأ اقتصاديا كبيرا لا تستطيع الكثير من العوائل تحمله، مما يشكل مصدراً جديداً للتوترات العائلية والخلافات ويثير جوا من التشنج ولاسيما اذا كان في البيت اكثر من عائلة مع عدد كبير من الاطفال الصغار.

وغالبا ما تزيد الاعباء الملقاة على المرأة الارملة عند عوتها الى بيت أهلها واضطرارها لخدمة ورعاية عدد كبير من افراد اسرتها الممتدة.

تدفع الثقافة التقليدية المرأة الأرملة باتجاه الاعتماد على الاخرين، وتحولها الى متلقٍ سلبي للإعانات والمساعدات، من خلال القيود التي تفرضها على حركتها وتشديد الرقابة على سلوكها مما يجعلها غير قادرة على الاعتماد على نفسها في كسب العيش، من جهة أخرى فان الحماية التقليدية التي تركز على الارامل والايتام والنساء المعيلات وما توفره من مساعدات نقدية وعينية وكفالة للأيتام عبر نظام الزكاة والصدقات والخمس وإن كان الغرض منها رعاية الفئات الضعيفة والهشة لكن تركيزها على النساء يخفي ان الغاية الحقيقية منها هي ضمان عدم اضطرار المرأة للخروج للعمل لإعالة اسرتها وتعريض سمعة العائلة أو العشيرة للخطر. ليصبحن في نهاية المطاف متلقيات سلبيات للمساعدات.

وفي سياق اخر، تتعرض النساء الارامل الفاقدات الزوج للتحرشات والمساومة والابتزاز بالمقارنة مع المعيلات ممن لديهن أزواج وقد ساهمت الاوضاع الاجتماعية الصعبة في زيادة حالات الاستغلال للظروف المعيشية للنساء ومحاولة ابتزازهن ومساومتهن تذكر مها مقدمة الخدمات في منظمة ارشنوفا

ان العديد من المستفيدات المعيلات لأسرهن يتعرضن للابتزاز، واكثرها انتشارا عن طريق الموبايل اذ غالبا ما يحاول موظفون حكوميون او غير حكوميين مقايضة النساء بالجنس مقابل خدمة.

المبحث الثالث: تحديات الصحة النفسية

أفادت غالبية النساء المشاركات في مجموعات النقاش والمقابلات الفردية بتعرضهن المستمر لضغوط نفسية متكررة وقد عبّرن عن ذلك بعبارات مثل: "الإحساس بالضيق"، "كثرة البكاء"، "التوتر"، "تعب الأعصاب"، و"الشعور بالاختناق"، وغيرها من التعبيرات التي تعكس على الأرجح المعاناة النفسية والعاطفية الناتجة عن الأزمات التي مررن بها أثناء النزاع، والتي غالبًا ما تتفاقم بعد انتهائه. ويظهر من قراءة وتحليل تجارب النساء وجود أربعة مصادر رئيسية للتوتر والضغط النفسي، تمثل كل منها تحديًا فعليًا للصحة النفسية، وقد حظيت هذه القضايا باهتمام واسع في أحاديثهن ونقاشاتهن.

١. تحديات الصحة النفسية المرتبطة بكسب العيش

أفرزت الأوضاع المعيشية الصعبة مستويات مرتفعة من الضغوط النفسية لدى النساء العائدات، إذ بيّنت معظم المشاركات في المقابلات أنهن يربطن بشكل مباشر بين ظروفهن الاقتصادية وتأثيراتها على حالتهن النفسية. وقد اتضح من مجمل النقاشات والإجابات أن المشكلات الاقتصادية تمثل المحور الرئيس لمعاناتهن النفسية، نظرًا لما ينجم عنها من ضغوط مستمرة ناجمة عن غياب الدخل الثابت وندرة فرص العمل..

ويُعد فقدان الأصول، وانتشار الفقر على نطاق واسع في قرى سنسل، إلى جانب انهيار البنية التحتية وضعف الخدمات، من أبرز العوامل الضاغطة التي يمكن أن تزيد من مخاطر تدهور الصحة النفسية لدى النساء. وتؤكد الأدبيات النفسية أن الضغوط النفسية تنشأ غالبًا عند الأفراد نتيجة إعاقة تلبية احتياجاتهم وأهدافهم، وهو ما يتجسد في الإحباط الناتج عن عدم إشباع الحاجات الأساسية (علي هاشم الباوي، مصدر سابق، ص٣١٧)

كما شكّل تغير الأدوار الاجتماعية، وما ترتب عليه من أعباء إضافية فرضت على النساء المعيلات، مصدرًا جوهريًا آخر للضغط النفسي. فقد وجدت العديد من النساء أنفسهن مضطرات لتحمل مسؤولية إعالة الأسرة بالكامل، الأمر الذي أدى إلى إنهاكهن نفسيًا، خاصة في ظل الشعور بأن جميع أفراد العائلة يعتمدون عليهن بشكل كامل، وفي ظل محدودية الوصول إلى الموارد الضرورية لتلبية احتياجات الأسرة.

٢. تحديات الصحة النفسية المرتبطة بفقدان المسكن

كان تهديم البيوت والمنازل، احد التجارب المؤلمة التي تعرض لها النساء والرجال بقدر مماثل غير ان الضرر الذي لحق بالنساء جراء حرق منازلهن كان يفوق الضرر الذي اصاب الرجال. فالأثار المترتبة على فقدان النساء للبيوت والمقتنيات تختلف عن الاثار الاجتماعية والنفسية التي يواجهها الرجال.

تفسر كوهن هذا التفاوت والتمايز في خبرات كل من الرجال والنساء بالعلاقات الجندرية والنظام الجندري الذي يحدد الانشطة والادوار التي يقوم بها كل من الجنسين والموارد التي يحصلون عليها للمساعدة على التعافي، ومقدار السلطة التي يتمتعون بها وقدرتهم على التملك (كوهين: النساء والحرب ص ٧٠.) فالخسارة التي تصيب المرأة نتيجة لفقدان المنزل هي اضعاف خسارة الرجل.

كان الاحساس بالمرارة ووطأة الفقدان واضحاً في تركز نقاشات النساء على هذه القضية والمساحة التي تحتلها حوارتهن حول هذا الموضوع ومقدار الالم والتأثر الذي اظهرنه عندما يتحدثن عن منازلهن التي اصبحت حطام. وتأتي أهمية فقدان المنازل وتأثيرها لان حياة النساء وانشطتهن تتركز داخل البيوت وحولها الامر الذي جعل فقدان البيت شديد الايلام على النساء بصورة خاصة، فالمرأة تقضي جل حياتها داخل المنزل.

كما ان احتياجات النساء للأمن والبيئة الصحية ومجاري الصرف الصحي كبيرة وتفوق احتياجات الرجال بسبب الادوار الجندرية ومسؤولية المرأة في تدبير شؤون العائلة فهي المسؤولة عن اعداد وجبات الطعام والتنظيف وغيرها من المهام لتساعد في انجاز اعمالهن المنزلية وبدون عناء. من جهة اخرى دأبت الثقافة التقليدية على وصف البيت بأنه (مملكة المرأة) وحرصت على تعزيز حب المنزل خلال تنشئة الفتيات منذ الصغر مما جعل وطأة خسارته شديدة عليها. ولعل الاهم من ذلك كله ان المنزل ومقتنياته يمثل خلاصة سنوات طويلة من الكد والعناء والتعب والتوفير تقضيها المرأة في محاولة اعداده وترتيبه وجمع مقتنياته في ظل شحة مواردهن وقلتها.

لم تمنح النساء الوقت لاخذ او حمل مقتنياتهن وصورهن التذكارية وكانوا يضنون انهم سيغادرون ليوم او يومين ثم يعودوا، وكانت النساء بلا استثناء يفتقدن جزءا من الماضي اختزنته ذاكرة الصور التي أحرقتها المعارك بين داعش والقوات الأمنية مع الأثاث والمقتنيات. وكن يتحدثن عن الصور بألم واضح وكيف انهن شعرن بألم وحنين الى ذكرياتهن التي خزنتها الصور التي احترقت.

٣. تحديات الصحة النفسية المرتبطة بالنزوح والتهجير

يعد التهجير من اخطر مشاكل الحرب من ناحية تأثيره على الصحة النفسية كما يعد النازحين ولاسيما النساء من أكثر الفئات تعرضا للضغوط النفسية بكافة اشكالها.

تسببت الخبرات التي عايشتها النساء خلال النزوح والتهجير بأضرار واعتلالات نفسية تفوق الاضرار الناتجة عن الحرب والنزاعات المسلحة، تحدثت النساء المشاركات في المقابلات وجماعات التركيز بمرارة كبيرة عن تجاربهن خلال النزوح وما تركته من تأثيرات نفسية بالغة على حياتهن حتى بعد العودة وأعزين ما يعانينه من ضائقة نفسية الى الظروف القاسية التي عايشنها خلال تهجيرهن.

وعلى الرغم من ان طلب المساعدة النفسية من الاطباء وتعاطي الادوية المعالجة لحالات الألم النفسي ثقافة غير شائعة بل مرفوضة داخل المجتمعات التي تنحدر منها نساء قرى سنسل غير ان بعضهن تجاوزن الوصمة المرتبطة بالمرض النفسي. تؤكد أم منتظر انها اصيبت باضطرابات نفسية أضطرت على اثرها الى تعاطي العلاجات الدوائية لثلاث سنوات بعد ان تعرضت لحالة أكتئاب شديد نتيجة للتهجير.

أشارت النساء الى ظروفهن أثناء التهجير والتي تشكل أهم مصادر للضغط النفسي من بينها الاضطرار للعيش ضمن ترتيبات سكن غير ملائمة وتفتقر الى المقومات الاساسية للحياة ولاتضمن لهن الكرامة والخصوصية، بعد ان أضطرت العوائل الى التكدس في أماكن صغيرة وضيقة ليتمكنوا من التشارك في دفع مبلغ الايجار، ذكرت ثلاث نساء على الاقل انهم أضطروا لاستئجار قبو (سرداب) لسنة أو سنتين، وكان لتكدس العوائل في اماكن ضيقة (وان كانو اقارب) في المساحة ذاتها أثر في تزايد شعور النساء بفقدان الخصوصية وبعدم الامان ويؤثر بشكل كبير على قدرتهن على التكيف مع الظروف الجديدة، واضطرت عوائل أخرى للسكن في مخيمات حيث الخيم متلاصقة تنتفي معها الخصوصية وشروط السلامة، مما انعكس على أوضاعهن النفسية بشكل كبير.

واثارت الظروف المعيشية الصعبة وعدم القدرة على توفير مبالغ الايجار التوترات والخلافات الاسرية وزيادة العنف المنزلي نتيجة للضغوطات الحياتية. ووفقا للبيانات المأخوذة من منظمة اطباء بلا حدود ووزارة الصحة العراقية في العام ٢٠١٢ فأن التعرض للعنف المباشر جسمياً كان ام نفسياً شكل الحدث الاكثر شيوعا الذي يسرع من بدء المشاكل النفسية يليه الخلافات الاسرية التي كثيرا ما تتفاقم في المجتمعات التي تشهد النزاعات وخلال النزوح جراء الضغط التي تمارسه الظروف على الاسر.

كان لفقدان الاحبة ومشاهدة احداث العنف والموت مصدراً مهما للإصابة بالاضطرابات النفسية وطبقا لمنظمة اطباء بلا حدود فان عدد العراقيين المتضررين نفسيا جراء الوفيات والاصابات وفقدان الاحبة يزيد أضعافاً مضاعفة عن عدد الضحايا اللذين خسروا حياتهم (منظمة أطباء بلا حدود،٢٠١٣).

تقول إحدى النساء اعاني ومازلت من الخوف لأني يوم خرجت من القرية كان هناك قصف والناس تموت من حولي واولادي من خلفي يصرخون وكنت قد ولدت حديثا وانا نفساء .

تسببت المعاملة التمييزية التي تلقتها النساء في المجتمعات المضيفة بتفاقم الضائقة النفسية وتزايد إحساسهن بالإذلال كما لاحقت وصمة الارتباط بداعش عوائل ونساء سنسل في المجتمعات المضيفة، وذكرت ٧ نساء على الاقل خلال المقابلات بأنهن تعرضن للمضايقات والاتهام بالارتباط بجماعات التطرف العنيف (داعش) في مناطق النزوح.

وعندما سألت ام سلامة عن اسباب تركها لكركوك محطة النزوح الاولى اجابت بان اهالي كركوك طردوها واتهموهم بانهم دواعش وذكرت ان الاكراد كانوا يستثنون النازحين من محافظة ديالى عند توزيع المساعدات الاغاثية وينعتونهم بالدواعش .

كان للتجارب التي خبرتها النساء أثناء التهجير والنزوح اثار كبيرة على الصحة النفسية للنساء(*) (المسح الوطني للنازحين في العراق ٢٠١٤. ص ١١٩) العائدات الى قرى سنسل، وتكمن الخطورة الحقيقية في ان هذه المشكلات يمكن ان تتحول الى اضطرابات عقلية على المدى البعيد فيما لو لم يتم الاستجابة للاحتياجات النفسية ومعالجتها وخاصة عند النساء اللاتي لديهن استعدادات أو نقطة ضعف موجودة سابقاً.

٤. تحديات الصحة النفسية المرتبطة بفقدان الشعور بالأمان

هناك إحساس عام لدى النساء بعدم الأمان أدى الى شعورهن بالخوف وعدم الثقة بالمستقبل وبالآخرين وتركهن في حالة من اللايقين، تنفي النساء المشاركات في المقابلات وجماعات التركيز ان يكون هناك شعور بالأمان. وتتكرر المفردات الدالة على الخوف في حديثهن فهناك خوف من الاعتقالات والمداهمات وخوف على ان يستهدف اولادهم بالقتل ما ان يكبروا قليلا وهناك خوف من عدم القدرة على تأمين احتياجات الاسرة وخوف من ان يحمل لهم الغد ماهو أسوأ.

تمثل أصوات الاشتباكات المسلحة والاطلاقات النارية مصدر قلق كبير وثمة قلق من إعادة سيناريو التهجير بعد سنة أو سنتين ترك المزارعين من الرجال والنساء في حالة من عدم اليقين وعدم الثقة في المستقبل تدفعهم الى العزوف عن اعادة ترتيب حياتهم في مناطقهم من جديد.

الاستنتاجات

تراجعت قدرة النساء في قرى سنسل على تلبية احتياجات الاسرة كثيراً بعد العودة. ولم تتمكن العديد من النساء وأُسرهن من العودة لمزاولة أنشطتهن في مجال الزراعة كما أضعفت الأوضاع الأمنية المتردية قدرة المزارعين بما فيهم النساء بوصفهن جزءا من اقتصاديات الأُسرة ومنعهم من الوصول الى بساتينهم وزراعتها ومن ثم اعادة بناء سبل عيشهم.

في ظل الاضرار التي لحقت بالاقتصاد الرسمي لقرى سنسل اضطرت النساء إلى اتخاذ استراتيجيات بديلة للبقاء والتكيف مع النقص الحاصل في الموارد أولها هي الاعتماد الكامل على المفردات الغذائية المقدمة في البطاقة التموينية، وتضطر العديد من النساء الى التماس المساعدات من الاهل والاقارب لكي تتمكن من التغلب على اوضاعهن بعد ان فقدت الاسرة مصادرها الرئيسية لكسب العيش. الى جانب ذلك ابتكرت عدد من النساء العائدات إلى قرى سنسل مشاريعهن الإنتاجية الخاصة ومارسن أنشطة اقتصادية من داخل منازلهن.

ضاعف النزاع نسبة النساء اللواتي يتولين إعالة الأسرة بأنفسهن ليصبحن مسؤولات بشكل كامل عن كسب العيش، وترك غياب الرجال النساء في وضع خطر ومع حرمان المرأة في الريف العراقي من كل مصادر القوة مثل الملكية والقدرة على الحصول على الموارد فأن الموارد التي تتدبرها النساء اللاتي تحولن الى معيلات للأسر محدودة للغاية وايجاد مصادر للدخل في إطار بنية تحتية منهارة بالكامل وبيوت مدمرة وسبل عيش تعتمد على الزراعة التي توقفت تماما، تكون محدودة جدا.

خلفت الأوضاع المعيشية مستويات مرتفعة من الضغوط النفسية على النساء العائدات، وتؤكد النساء أن الضائقة النفسية التي يعانين منها مصدرها الظروف العيشية الصعبة وعدم وجود دخل ثابت وندرة فرص العمل.

وتشكل فقدان الأصول والفقر المتفشي على نطاق واسع في قرى سنسل والبنية التحتية المنهارة وضعف الخدمات في ضغوط هائلة يمكن ان تفاقم الخطر على الصحة النفسية للنساء.

تعاني الكثير من النساء من ضائقة نفسية مصدرها الاعباء الاضافية التي القيت على كاهلهن، واضطرارهن لتولي مسؤولية إعالة الأُسرة، وتسببت الخبرات التي عايشتها النساء خلال النزوح والتهجير بأضرار واعتلالات نفسية وتركت تأثيرات نفسية بالغة على حياتهن حتى بعد العودة.

الهوامش

(١) مقابلة رسول البواطي معاون وحدة تقنيات الري في دائرة ري ديالى.

(٢) وصلت نسبة الاجابات على فقرات هذا السؤال ٣٣٢ بينما عدد النساء في العينة لم يتجاوز ٢٠٦.مما يعني ان المبحوثات اشرن الى أكثر من خيار يمثل مصدرا للدخل.

(٣) مجموعة نساء متزوجات فوق ٣٠ سنة

(٤) وهي وثيقة رسمية صدرت عن وزارة التجارة ابان التسعينات وبعد العقوبات الاقتصادية التي فرضت على العراق تضم اسماء جميع افراد العائلة الساكنة في بيت واحد وبموجبها تتلقى العائلة حصة غذائية بأسعار مدعومة من الدولة عن كل فرد من أفراد العائلة.

(٥) جلسة نقاش نساء معيلات.

(٦) بلغت نسبة الأرامل في عينة المسح ما يقرب ٢٦% وكان عددهن ٥٣ امرأة من مجموع العينة في حين بلغ عدد الأرامل اللواتي شاركن في جلسات النقاش ١٣ أرملة من مجموع ٥٦ مشاركة فضلا عن ٤ نساء زوجات لمفقودين أو معتقلين وهذا يعني أن ٦٩ امراة من مجموع المشاركات في الدراسة البالغ عددهن ٥٦.

(*) أظهر المسح الوطني للنازحين تعرض ٦١٦٩ امرأة لاضطرابات نفسية تتراوح شدتها ما بين ضعيفة وبالغة الصعوبة ومعيقة وقد أفادت ٥٦٤٠ امرأة نازحة ان سبب الضائقة النفسية كان النزوح والتهجير، في حين أفادت ٥٢٩ ان السبب كان الحرب. الجهاز المركزي للإحصاء (٢٠١٥): المسح الوطني للنازحين في العراق ٢٠١٤.مصدر سابق ص ١١٩.

المصادر

١. كوهين، كارول .(2017) *.النساء والحرب: نحو إطار مفهومي* .في: ربى خدام الجامع (مترجم)، *المرأة والحرب* .دمشق، سوريا،

٢. منى هداية (2020) *اللاجئات: عن تكيف اللاجئات السوريات المعيلات في إسطنبول* .جسور للترجمة والنشر.

٣. البنك الدولي (٢٠١٨) وفقاً لمنظمة العمل الدولية.(2017)

٤. موازين نيوز (2022) *في ديالى: إحصائية بالمساحات الزراعية المتضررة بفعل التجريف* .موقع موازين نيوز، ٣ يناير. متاح على https://www.mawazin.net :تم الدخول في: اب ٢٠٢٢

٥. الجزيرة نت (٢٠١٩) «حرائق متزامنة بمئات المزارع في العراق»، منشور بتاريخ ١٩ مايو.

٦. حسن لطيف كاظم (2017) نظام الحماية الاجتماعية في العراق: تحليل أصحاب المنفعة .مؤسسة فريدريش إيبرت، مكتب عمان، ص. ٢٩-٣٠.

٧. روبرتس، أنجيلا رافين (٢٠١٧) «المرأة والاقتصاد السياسي للحرب»، في ربى خدام الجامع (مترجم)، المرأة والحرب .دمشق، سوريا، ص. ١١٨.

٨. وزارة التخطيط (2017) وثيقة الإطار العام للخطة الوطنية لإعادة الإعمار والتنمية للمحافظات المتضررة جراء العمليات الإرهابية والحربية (الملخص التنفيذي)

٩. أحمد رضوان، مفهوم الفئات الأولى بالرعاية .متاح على: https://ar-ar.facebook.com/socilogy/posts/414507195256910.

١٠. شارلوت ليندسي (2009) نساء يواجهن الحرب .اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

١١. الجهاز المركزي للإحصاء – وزارة التخطيط، جمهورية العراق (2016) واقع المرأة الريفية في العراق.

١٢. علي هاشم جاوش الباوي، مصادر الضغط النفسي لدى الأطفال كما يدركها الأطفال والمعلمون .

١٣. منظمة أطباء بلا حدود (2013) مداواة الجروح النفسية: تحديات توفير الرعاية النفسية في العراق . متاح على: www.msf-me.org/ar/general/downloadFile/file/5648/dld/6086.

١٤. الجهاز المركزي للإحصاء (2015) المسح الوطني للنازحين في العراق ٢٠١٤.

References

1-Cohen, C. (2017). Women and war: Towards a conceptual framework. In R. Khaddam Al-Jami' (Trans.), Women and war. Damascus, Syria.

2-Hidaya, M. (2020). Refugees*: On the adaptation of Syrian female* breadwinners in Istanbul. Jusoor for Translation and Publishing.

3-World Bank. (2018). According to the International Labour Organization (2017).

4-Mawazin News. (2022, January 3). In Diyala: Statistics on agricultural areas affected by bulldozing. Mawazin News. https://www.mawazin.net

5-Al Jazeera Net. (2019, May 19). Simultaneous fires in hundreds of farms in Iraq.

6-Kazem, H. L. (2017). The social protection system in Iraq: Beneficiary analysis (pp. 29–30). Friedrich Ebert Foundation, Amman Office.

7-Roberts, A. R. (2017). Women and the political economy of war. In R. Khaddam Al-Jami' (Trans.), Women and war (p. 118). Damascus, Syria.

8-Ministry of Planning. (2017). General framework document for the national plan for reconstruction and development of governorates affected by terrorist and war operations (Executive summary).

9-Radwan, A. The concept of priority groups. Facebook. https://ar-ar.facebook.com/socilogy/posts/414507195256910

10-Lindsey, C. (2009). *Women facing war*. International Committee of the Red Cross.

11-Central Statistical Organization – Ministry of Planning, Republic of Iraq. (2016). The reality of rural women in Iraq.

12-Al-Bawi, A. H. J. Sources of psychological stress among children as perceived by children and teachers.

13-Médecins Sans Frontières. (2013). Healing the psychological wounds*:* Challenges of providing mental health care in Iraq. https://www.msf-me.org/ar/general/downloadFile/file/5648/dId/6086

14-Central Statistical Organization. (2015). National survey of internally displaced persons in Iraq 2014.